



أجوبة على مسائل نحوية

ابن يعيش الموصلي (ت ١٤٦٤هـ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
تَالْكُلُّ الْأَمَامُ الْمَحْفَظُ أَبُو الْبَقَاعِي عَيْشُ بْنُ عَلَيْ بْنِ يَعْيَشَ
الْحَلَبِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ مَسَائِلُ وَرَدَتْ عَلَيْنَا مِنْ دِمْشِقَ
عَلَى يَدِ الْكُلُّ الْفَقِيهِ الْعَالَمِ الْمَحْفَظِ أَبُو فَضْلَ الْمَصْفُوِّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ
فَانْدَيْتَ مَا حَضَرَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَيْهَا وَبَاسَ التَّوْفِيقُ لِلْمُسْتَدِلِّ
الْأَوَّلِيِّ قَوْطَمْ لِرَوْنَةَ فَإِنَّمَا بَذَّا اسْتَعْصَمَ بِقَائِمَالَانِ كَانَ الْمُغْفِقُونَ
لَا مُرْصِدٌ لِطَهَا وَالثَّامِنَةُ لَا عُلْمٌ لِهَا فِي حِبْرٍ وَلِرَفْعٍ مَا بَعْدَهَا
بَحْثٌ الْفَاعِلُ فِي بَعْضِ الْمَدْوَثَاتِ وَالْوَقْوَعِ وَالْمَوَادِ
أَعْلَمُ أَنَّ الْتَّافِقَةَ تَحْمِلُ الْأَنْهَى لِغَيْرِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ الْحَقِيقِيَّةِ

١

دراسة وتحقيق | د. حسين يوسف



النشر الرقمي
باعتماد المعهد

السلسلة المحكمة (٢٥)
نصوص

- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد المخطوطات العربية.
- أجوبة على مسائل خوبية لابن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣ هـ)، المكتبة الرقية، السلسلة المحكمة (٢٥)، نصوص (١٤)، معهد المخطوطات العربية.
- رقم توثيق الألكسو: ط ٥٦ / ١٠ .٢٠١٩
- حقوق النشر الرقمي محفوظة لمعهد المخطوطات العربية.
- حقوق النشر الورقي محفوظة للمحقق.
- الأفكار الواردة في الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي المنظمة والمعهد.
- يسمح بالنقل عن الكتاب بشرط الإشارة إلى ذلك.

معهد المخطوطات العربية

Institute of Arabic Manuscripts
 ٢١ ش. المدينة المنورة - المهندسين، القاهرة.
 ص.ب. ٨٧ - الدقي - القاهرة - ج.م.ع.
 هانف ٣٧٦١٦٤٠٢ - ٣٧٦١٦٤٣ - ٣٧٦١٦٤٥ (٢٠٢٣)
 فاكس ٣٧٦١٦٤٠١ البريد الإلكتروني: turathuna@malecso.org
 الموقع الإلكتروني: www.malecso.org



نشرة أولى رقية

١٤٤١ هـ - ٢٠٢٠ م

جمادي الآخرة ١٤٤٦هـ / يناير ٢٠١٥م

السنة الثالثة

السلسلة المحكمة (٢٥)

نصوص

النشر الرقمي

باعتماد المعهد



مكتبة تراثية شهرية تغطي الدخول بالتراث إلى العالم الرقمي دخولاً يحافظ على هيبته وتقاليد نشره، كما تغطي ترسيخ هذا الدخول بتقديم نماذج لكتاب المحققين من جهة، وتشجيع الشدة بمراجعة أعمالهم علمياً ومنهجياً وأخرجها بتأريخها لأنقى من جهة أخرى.

الم الهيئة الاستشارية

المدير المسؤول	أحمد العبادي	المغرب
ورئيس التحرير	أحمد بن محمد الضبيب	السعودية
فيصل الحفليان	حسن الشافعي	مصر
	الخليل اللحوي	موريطانيا
مدير التحرير	رضوان السيد	لبنان
	عبد الله يوسف الغنيم	الكويت
يوسف الشباري	فخر الدين قباوة	سوريا
	هادي حسن حمو迪	العراق



فريق العمل

إخراج فني: أسمكح خضرى. أرشيف رقمية: أحمد منشارى. دعاية وإعلام: إقبال سامي أحد.



السلسلة المحكمة (٤٥)

نصوص (١٤)

أجوبة على مسائل نحوية

لابن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣ هـ)

تحقيق

د. حسين يوسف

فهرس

الملخص والكلمات المفتاحية بالعربية	٩
الملخص والكلمات المفتاحية بالإنجليزية	١٠
المقدمة	١٢
١: المحبب (ابن يعيش)	١٣
١/١: اسمه ولقبه ونسبه	١٣
١/٢: رَحَلَاتُهُ	١٣
١/٣: أساتذته	١٣
١/٤: مؤلفاته	١٤
١/٥: أقوال العلماء فيه	١٤
١/٦: وفاته	١٥
٢: السائل (ابن الشيرازي)	١٦
٢/١: اسمه ولقبه ونسبه	١٦
٢/٢: رَحَلَاتُهُ	١٦
٢/٣: أساتذته	١٧
٢/٤: مؤلفاته	١٧
٢/٥: أقوال العلماء فيه	١٧
٢/٦: وفاته	١٨
٣: الأجوبة	١٨
٣/١: توثيق العنوان، ونسبته إلى المؤلف	١٨
٣/٢: قيمة المخطوطة العلمية	١٩
٣/٣: مَصَادِرُهُ	٤٠
٣/٤: منهج المؤلف	٤٤
٤: التحقيق	٤٣
٤/١: منهجه	٤٣
٤/٢: وَضْفُ نُسخه	٤٤
النص محققًا	٤٨
تَبَثُّ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِع	٤٨

الملخص:

بين دَفَّتِي هذه المخطوطة ثلاثة عشر سُؤالاً نحوياً وصرفياً، هذه الأسئلة أثارها ابن الشِّيرازِي، (المعروف بالحافظ أبي نصر الدمشقي) على العَلَمَةِ ابن يعْيَشَ الْخَلِيَّ، وقد بَسَطَ ابن يعْيَشَ أَجْوِبَتِهِ، وَفَصَّلَهَا أَيْمَانَ تَفْصِيلٍ، فَلَمْ يَتَرَكْ لِسَائِلِهِ سَؤَالاً.

غَلَبَ عَلَى هَذِهِ الأَسْئَلَةِ جَانِبُ التَّحْوِيَّ، فَكَانَ لَهَا النَّصِيبُ الْأَوْفِ، وَكَانَتْ هُنَاكَ مَسَأَلَتَانِ صَرْفِيَّاتٍ: إِحْدَاهُما: تَعْلُقُ بِعَلَةِ مَنْعِ بَعْضِ الْأَلْفَاظِ التَّصْغِيرَ كَ(عِنْدُ، وَسَوْيَ، وَكَلَّ). وَالثَّانِيَةُ: تَعْلُقُ بِوزْنِ (لَيْسَ)، وَسَائِرِ الْمَسَائِلِ تَدُورُ فِي فَلَكِ النَّحْوِ، وَلِبِ مَسَائِلِهِ.

الكلمات المفتاحية:

[أَجْوِبَةٌ - مَسَائِلٌ - نَحْوَيَّةٌ - يَعْيَشُ - الشِّيرازِيُّ].

Abstract

There are thirteen grammatical and morphological questions between two sides of this manuscript. These questions were asked by Ibn al-Shirazi (known as Hafiz Abu Nasr al-Dimashqi) for the scholar Ibn Ya'esh al-Halabi who answered al-Shirazi answers, explained them accurately, and did not leave any need to more questions. These questions were dominated by the topic of grammar, and it had the fullest share. There were two morphological issues: The first relates to the inability to diminish certain words "endearment or depreciating" (e.g., enda, sewa, and kull). The second relates to the morphemic weight (laisa), and all other issues related to grammar, and the core of its topics.

Keywords: Answers, Issues, Grammar, Ya'esh, al-Shirazi

مقدمة

الحمد لله الذي اختص هذه الأمة بأفصح الألسنة وأفسح الأذهان، وشرف علماءها بالافتنان في أفنين العربية وفصاحة اللسان، وجعل لذلك قواعد تنظم الشارد الأبد، والصلة والسلام الأ titan الأكمان على سيد المرسلين، وخيرة العالمين الذي حُتِّمت بنبوته العامة النبوة، ونسخت بشرعيته التامة الكتب المطلوقة، وأصلأ وأسلم عليه وعلى آله وأصحابه ما احتاج ملقي إلى صلة وبيت شعر إلى قافية متصلة، ما احتاج فرض الحاجة إلى طوافٍ وقريرض الشعر إلى قوافي، وبعد...

فقد عزّمت يوماً ما أن أزور المكتبة السليمانية في إسطنبول المعمرة؛ للبحث عن بعض المخطوطات، وقد كان ذلك، وحين كنت أبحث عن كتب مخصوصة، وقع بصرى على رسالة للعلامة ابن يعيش تحت عنوان «أجوبة على مسائل خروية» فغلب على ظني أنها لـما تحقق، وأردت أن أعضّد ظني هذا، فراسلت أستاذنا الدكتور محمد حسين المحرصاوي رئيس جامعة الأزهر، فأخبرني أنه لا دراية له بتحقيق هذه المخطوطة، كما أني عرضت الأمر على ذوي العلم بهذا الفن، فلم يقف أحد منهم على تحقيق هذه المخطوطة، وبالرجوع إلى الكتب التي تُعنى بالمخطوطات المحققة منها وغير المحققة، وجدت أنَّ بروكلمان ذكر في كتابه «تاريخ الأدب العربي»^(١) أنَّ ابن يعيش مخطوطة بهذا الاسم، وقد رجعت إلى مقدمة تحقيق كتاب «شرح المفصل» لـابن يعيش، وقد ذكر ثمة أنَّ ابن يعيش مخطوطةً بعنوان «أجوبة ثلاثة عشرة مسألة خروية» ولستُ تُحَقِّق، وهذا ما ذكر في معجم المؤلفين لـعمر رضا^(٢)، فعزّمت على أن أشرع في تحقيق هذه الرسالة لما فيها من فوائد قيمة تعود بالنفع على المنشغلين بعلم النحو، والمهتمين به، هذا وأعود بالله من لفظ يجمع، ورأي إلى الخصام يجنب.

(١) تاريخ الأدب العربي جه ٤٧٥، تأليف: كارل بروكلمان، نقله إلى العربية: د. رمضان عبدالتواب، دار النشر: دار المعارف مصر، الطبعة: الثالثة.

(٢) نشر في مجلة الجامعة الإسلامية السنة ١٨ العددان (٦٩، ٧٠) المحرم/جمادى الآخرة ١٤٠٦هـ، بعنوان (مسائل في النحو) تحقيق د. علي سلطان الحكمي، إفاده من د. منيب ربيع. (تراثنا).

المجيب (ابن يعيش)

١/ اسمه ولقبه وذاته

أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا بن محمد، الموصلي الأصل، الحلبي المولد والمنشأ، الملقب موفق الدين التحوي، المعروف بـ«ابن الصانع»^(١). ولد ابن يعيش في الثالث من رمضان عام ٥٥٣ هـ الموافق لـ١١٥٥ م.

٢/ رحلاته

رَحَلَ من حلب في صَدِّر عمره قاصداً بغداد؛ ليحضر مجلس أبي البركات عبد الرحمن بن محمد المعروف بابن الأنباري، ومجالس غيره من علماء بغداد آنذاك. فلما وصل إلى المُوْصَل، بلغه خبر وفاته، فأقام بالموصل مدة مديدة يَذْرُسُ الحديث، ثم عاد إلى حلب، ووقف حياته على التدريس، فانتفع به خلق كثير من أهل حلب وغيرها، حتى إن الرؤساء الذين كانوا بحلب ذلك الزمان كانوا تلامذته^(٢).

٣/ أساتذته

قرأ ابن يعيش التحوى على أبي السخاء فتىَّانَ الحلبِيِّ، وأبي العباس المغربي التَّيْرُوزِيِّ، وسمع الحديث من أبي الفضل عبدالله بن أحمد الخطيب الطُّوسِيِّ بالمُوْصَل، وعلى أبي محمد عبدالله بن عمر بن سُوَيْدَةَ التَّكْرِيْقِيِّ، وبحلب على أبي الفرج يحيى بن محمود

(١) ثَةَةَ غير واحد ذكر أنه يعرف بابن الصانع. ينظر: وفيات الأعيان ج٧ ص٦٤، تأليف: ابن حَلْكَان، تتح: إحسان عباس، دار النشر؛ صادر - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٤م. والمختصر في أخبار البشر ج٣ ص١٧٤، تأليف: أبي الفداء عماد الدين ابن شاهنشاه، دار النشر: المطبعة الحسينية - مصر، الطبعة: الأولى. وتاريخ ابن الوردي ج٢ ص١٧٢، تأليف: ابن الوردي المعرفي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.

(٢) وفيات الأعيان ج٧ ص٤٧.

الثقفي، والقاضي أبي الحسن أحمد بن محمد بن نصر بن صغير القيسراني، وبدمشق على تاج الدين الكندي.^(١)

٤/ مؤلفاته

لم يكن ابن يعيش غزير الإنتاج، كثير التأليف، ولعل سبب ذلك انشغاله بالتعليم، وبناء الإنسان أكثر من انشغاله بالتأليف والمؤلفات، وقد كان هذا ديدن كثير من العلماء الذين شغلوا بالتعليم عن التأليف، بل إن شرحه للمفصل يعدل أسفاراً، وعلى أي حال، فإن ما وصل إلينا من مؤلفات ابن يعيش ينحصر في الأسفار التالية:

- (١) شرح المفصل.
- (٢) شرح التصريف الملوكى.
- (٣) أجوبة على مسائل نحوية لأبي نصر الدمشقى.
- (٤) تفسير المنتهى من بيان إعراب القرآن.
- (٥) كتاب في القراءات.^(٢)

٥/ أقوال العلماء فيه

كل من ترجم له، أثنى على علمه وفضله، قال عنه القفطي - وقد كان معاصرًا له: لَوْ أَنْصَفْتُهُ، مَا أَجْرَيْتُهُ فِي حَلْبَةِ السُّحَاقِ، وَلَوْلَا أَنَّ السُّحُوقَ قَطْرَةُ الْآذَابِ، لَنَزَّهْتُهُ عَنْ مُشارَكَةِ مَنْ قَصَدَهُ وَنَحَاهُ، فَإِنِّي إِنْ وَصَفْتُهُ بِالسُّحُوقِ، فَهُوَ أَدِيبٌ، أَوْ بِالْبَلَاغَةِ، فَهُوَ خَطِيبٌ، أَوْ بِالْعَدَالَةِ، فَهُوَ أَبُو ذَرَّهَا، أَوْ بِالْمَعْنَى، فَهُوَ مَكْنُونُ دُرَّهَا، أَوْ بِجَمِيعِ الفَضَائِلِ وَجَعْهَا، فَهُوَ

(١) المرجع السابق نفسه.

(٢) ذكرت هذه المؤلفات الأربع الأولى في: تاريخ الأدب العربي ج ٥ ص ٢٧٥. أما السفر الأخير «كتاب في القراءات» فقد ذكره عمر رضا كحالة في كتابه: معجم المؤلفين ج ١٣ ص ٩٦٥، تأليف: عمر رضا كحالـة، دار النشر: مكتبة المشنـى- بيـروـت.

حالب درها.^(١)

وقال معاصره - كذلك - ابن خلگان: «ولما وصلت إلى حلب لأجل الإشتغال بالعلم الشّرِيف، وهي إذ ذاك أُمّ الْبَلَاد، مشحونةً بالعلماء والمشتغلين، وكان الشّيخ مُوْقَطُ الدين شيخ الجماعة في الأدب، لم يكُنْ فِيهِمْ مِثْلُهُ، فَشَرَعْتُ فِي القراءة عَلَيْهِ، وابتدأت بِكِتاب اللّمع (لابن جيني)، فَقَرَأْتُ عَلَيْهِ مُعْظَمَهُ».^(٢)

وقال عنه السيوطي: «وكان ماهراً في التّحوي والتّصنيف، قديم دمشق، وجالس الكندي، وتصدر بحلب للإقراء زماناً، وطال عمره، وشاع ذكره، وغالب فضلاء حلب تلاميذه».^(٣)

٦/وفاته

لقد أمضى العلامة ابن يعيش حياته في خدمة العلم وطلابه، وكان له أثر بالغ في حلب، فقد ذاع صيته فيها، ولع نجمه، ولا خلاف في أنه كان فيها شيخ أهل الأدب، يقصده طلاب العلم من كل حدب إلى أن لبى نداء ربه سنة ٦٤٣ هـ رحمه الله رحمة واسعة، وجزاه عن العربية وأهلها خير الجزاء.^(٤)

(١) إنباء الرواة على أنباء النحاة ج٤-٥، تأليف: علي بن يوسف القبطي، ترجمة: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي-القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.

(٢) وفيات الأعيان ج٧-٤٧.

(٣) بغية الوعاة ج٢-٣٥، تأليف: عبد الرحمن السيوطي، ترجمة: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النشر: دار الكتب العصرية-لبنان، صيدا.

(٤) بغية الوعاة ج٢-٣٥.

السائل (ابن الشيرازي)

١/ اسمه ولقبه ونسبه^(١)

هو مُحَمَّدُ بْنُ هَبَةِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ هَبَةِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى بْنِ بُنْدَارِ بْنِ مَمِيلٍ، القاضي شمس الدين أبو نصر الدمشقي، المعروف بابن الشيرازي، من كبار علماء دمشق وفقهائهم، كان مَوْلَدُهُ فِي ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةُ ٥٤٩ هـ^(٢)

٢/ رَحَلَاتُهُ

تشير كتب التراجم إلى أن ابن الشيرازي قد طاف في بعض البلدان طلباً للعلم، وسعياً وراء تحصيله، فقد رَحَلَ من دمشق إلى حلب، وثُمَّ سَمِعَ من قاضي حلب ابن شداد، كما تشير كتب التراجم إلى أن ابن الشيرازي قصد مصر ونهل من معين علمائها،

(١) ورد في مطلع المخطوطة أن السائل هو (أبو نصر الدمشقي)، ولم يُفْصَحْ في المخطوطة عن أبي نصر هذا، ومن خلال البحث والدراسة، وجدت أن كنية (أبي نصر) كانت تطلق في دمشق على عالمين عاصراً ابن يعيش، أحدهما: هو العالمة ابن عساكر، والثاني: ابن الشيرازي الذي رجحت كونه هو السائل، والذي دفعني إلى ترجيح كون السائل هو ابن الشيرازي لا ابن عساكر، لأن ابن عساكر ولد سنة ٤٩٩ هـ وكانت وفاته سنة ٥٧١ هـ، وابن يعيش ولد سنة ٥٥٣ هـ، وكانت وفاته سنة ٦٤٣ هـ، فبحرين وفاة ابن عساكر كانت ابن يعيش في الثامنة عشرة من عمره، ومستبعد أن يسأل العالمة ابن عساكر وهو ابن سبعين عاماً -أفترض أن الأسئلة كانت في آخر حياته- ابن يعيش وهو في الثامنة عشرة من عمره، وابن يعيش لم يلمع نجمه إلا في آخر حياته، وأما ابن الشيرازي، فقد كانت ولادته سنة ٥٤٩ هـ، ووفاته سنة ٦٣٥ هـ، وكونه هو السائل أقرب عندي لكونهما متقاربين في العمر، والله أعلم.

(٢) طبقات الشافعية ج ٨٩، تأليف: أبي بكر أحمد بن محمد ابن قاضي شُهْبَة، تعليق: الحافظ عبد العليم خان، دار النشر: عالم الكتب- بيروت، الطبعة: السادسة عشرة.

وفيها أخذ من العلَم الصَّابُونِي، وابن قُميَّة.^(١)

٣/٢: أساتذته

تذكر الكتب والترجمات التي وقفت عند حياة أبي نصر الدمشقي أنه أخذ الفقه عن القطب التَّيْسَابُوريَّ، وابن أَبِي عَصْرُونَ، وأجاز له أبو الوقت السَّجْزِيُّ، ونصر بن سِيَار الْهَرَوِيُّ، وسمع من أبي يَعْلَم الْحَبُوبِيُّ، والصَّائِنِ هبة الله بن عساكر، وأخيه الحافظ أبي القاسم، كما سمع من جده القاضي أبي نصر، وفي مصر سمع من العلَم بن الصَّابُونِي، وابن قُميَّة، وغيرهم.^(٢)

٤/٤: مؤلفاته

لم أقف على كتب تنسب إلى العلَم أبي نصر الدمشقي في ما وقفت عليه من كتب التراجم، ويبدو أنه نذر نفسه للتعليم، فلم يترك لنا أثراً علمياً يفصح لنا عن مذهبه وأرائه، وقد كان هذا مسلك كثير من أهل العلم الذين أحجموا عن الكتابة والتَّأليف، وانشغلوا بالدرس والتعليم.

٥/٥: أقوال العلماء فيه

لقد اتفقت كلمة المترجمين لأبي نصر الدمشقي على أنه علامة زمانه، وسابق أوانه، ذو العلم الكبير، والفقه الغزير، فقد ذكره تاج الدين السبكي، فقال: «وَكَانَ مَوْضُوفًا بِالرِّئَاسَةِ

(١) ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ج٨ ص٩٠، ٩٠، وطبقات الشافعية ج٨ ص١٠٦، تأليف: تاج الدين السبكي، تحرير: د. عبدالفتاح الحلو، ود. محمود الطناحي، دار النشر: دار إحياء الكتب العربية- مصر. وشذرات الذهب في أخبار من ذهب ج٨ ص١١١، تأليف: شهاب الدين ابن العماد، تحرير: عبد القادر الأرنؤوط، ومحمد الأرنؤوط، دار النشر: دار ابن كثير- سوريا، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦/٥١٤١٣م.

(٢) ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ج٨ ص٩٠، ٩٠، وطبقات الشافعية للسبكي ج٨ ص١٠٦. وشذرات الذهب في أخبار من ذهب ج٨ ص١١١.

وَالثُّبْلِ وَنَفَادِ الْأَحْكَامِ وَعَدَمِ الْمُحَايَاةِ.^(١) وقد قال عنه ابن كثير: «وكان ساكناً وقوراً ملبيح الشكل يصرف عامة أوقاته في نشر العلم،... وكان عادلاً في حكمه منصفاً».^(٢) وقال عنه تقي الدين ابن شهبة: «وَكَانَ فَقِيهَا فَاضِلًا خَيْرًا دِينًا مُنْصِفًا، عَلَيْهِ سَكِينَةٌ وَوَقَارٌ، حَسَنَ الشَّكْلِ يَصْرُفُ أَكْثَرَ أَوْقَاتِهِ فِي نَشَرِ الْعِلْمِ».^(٣)

٦/٢: وفاته

قضى العلامة أبو نصر الدمشقي حياته في التعلم والتعليم، فهاجر في طلبه، وبذل كل وقته لنشره، وظل على ما بدأ به إلى أن فاضت روحه إلى بارتها في الميزة عام ٦٣٥هـ.^(٤) وقد أجمعت كتب التراجم على تاريخ وفاته السابق، فرحمه الله رحمة واسعة، وأسكنه فسيح جنانه.

-٣-

الأجوبة

١/٣: توثيق العنوان، ونسبته إلى المؤلف

بالنسبة لما يتعلق بالعنوان وتوثيق نسبته إلى ابن يعيش، فلا إشكال في ذلك، فقد ذكرت الكتب التي تعنى بالخطوطات وأصحابها أن هذه المخطوطة تدرج تحت عنوان «أجوبة على مسائل نحوية» وهذا ما أثبتته كارل بروكلمان في كتابه «تاريخ الأدب

(١) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ج ٨ ص ١٠٦.

(٢) طبقات الشافعية ص ٨٤٢، تأليف: ابن كثير الدمشقي، تتح: أنور الباز، دار النشر: دار الوفاء- مصر، الطبعة: الأولى، ٤٠٠٤.

(٣) طبقات الشافعية لابن شهبة ج ٩ ص ٨٩.

(٤) ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ج ٩ ص ٩٠، وطبقات الشافعية للسبكي ج ٨ ص ١٠٧. وشذرات الذهب في أخبار من ذهب ج ٨ ص ١١٢.

العربي^(١)، وقد جاء في مطلع نسخ المخطوط ما يفيد نسبة هذه المخطوطة إلى ابن يعيش من دون شك، أو شبهة، فقد جاء في مطلع المخطوطة: «قَالَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو الْبَقَاءِ يَعِيشُ بْنُ عَلَيْ بْنِ يَعِيشَ - رَحْمَةُ اللَّهِ - هَذِهِ مَسَائِلُ وَرَدَتْ عَلَيْنَا مِنْ دِمْشَقَ عَلَى يَدِ الشَّيْخِ الْفَقِيهِ الْعَالَمِ الْحَافِظِ أَبِي نَصِيرِ الدَّمْشِيقِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ، فَأَمْلَيْتُ مَا حَضَرَنِي مِنَ الْكَلَامِ عَلَيْهَا وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ». ويبدو أن هذا من كلام النساخ، وهذه المخطوطة - كذلك - مقيدة باسم «أجوبة على مسائل نحوية» في المكتبة السليمانية بإسطنبول.

٤/٣: قيمة المخطوطة العلمية

احتوت المخطوطة مسائل نحوية وصرفية قيمة، وقد أوى المؤلف هذه المسائل أهمية كبرى، فأجابها إجابة وافية شافية، وذكر ما يتعلّق بكل إجابة من استفسارات وأجابها، فلم يترك لمسائل تساؤلاً إلا وقد أ Mata اللثام عنه، وهذه المسائل هي:

- ١) القَوْلُ فِي قَوْلِهِمْ: كُونُهُ قَائِمًا، بِمَاذَا انتَصَبَ قَائِمًا؟
- ٢) القَوْلُ فِي عَدَمِ مُطَابَقَةِ الْخَبَرِ لِلْمُبَتَدَأِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «أَضْحَبَ الْجَنَّةَ يَوْمَئِذٍ خَيْرًا مُشَتَّرًا»^(٢)
- ٣) القَوْلُ فِي تَصْغِيرِ (عِنْدَ، وَسَوَى، وَغَيْرِهِ).
- ٤) القَوْلُ فِي مِيمِ (أَنْتَمَا)، وَلَا يَيْ شَيْءٌ يَجِدُهُ بِهَا؟
- ٥) القَوْلُ فِي عَلَةِ جَوَازِ حَدْفِ فَاعِلِي الْمَصْدَرِ دُونَ الْفِعْلِ.
- ٦) الإِخْبَارُ عَنْ زَيْدٍ بِ(الَّذِي) وَبِالْأَيْفِ وَاللَّامِ، وَعَنْ (قَائِمٍ) فِي قَوْلِكَ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا.
- ٧) القَوْلُ فِي: (يَا زَيْدُونَ) بَيْنَ الإِغْرَابِ وَالِبِنَاءِ.

(١) تاريخ الأدب العربي جه ٢٧٥، تأليف: كارل بروكلمان، نقله إلى العربية: د. رمضان عبد التواب، دار النشر: دار المعارف - مصر، الطبعة: الثالثة.

(٢) الفرقان من الآية (٤٤).

- ٨) القَوْلُ فِي قَوْلِهِمْ: (قِيلَ: إِنَّ زَيْدًا)، هَلِ الْجُمْلَةُ قَائِمَةً مَقَامَ الْقَاعِلِ؟
- ٩) عِلْمُ الْإِضْمَارِ فِي (أَنْ) الْمَفْتُوحَةِ الْمُخْفَفَةِ دُونَ الْمَكْسُورَةِ.
- ١٠) القَوْلُ فِي جَوَازِ إِعْمَالِ (إِنْ) التَّافِيَةِ عَمَلًا (مَا) عَلَى اللُّغَةِ الْحِجَازِيَّةِ.
- ١١) القَوْلُ فِي الْإِخْبَارِ بِالَّذِي، وَبِالْأَلْفِ وَاللَّامِ عَنِ النَّاءِ فِي (مَرَرْتُ) وَعَنْ (زَيْدٍ) وَعَنْ (الرَّجُلِ) مِنْ قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ زَيْدٌ.
- ١٢) القَوْلُ فِي صِحَّةِ قَوْلِهِمْ: أَحْرَجْ مَا أَثْنَتْ إِلَيْهِ النَّحُورُ.
- ١٣) القَوْلُ فِي وَزْنِ (الْيَسِ) وَعِلْمُ اِخْتِصَاصِهِ بِالْمَاضِيِّ.

فَكما نلاحظ أن هذه المسائل في عمق النحو، وفيها قدر كبير من المعلومات الدقيقة ذات الصلة بعلم النحو والصرف، ولا تخلو مسألة من هذه المسائل من رأي جديد، أو فكر سديد، فابن يعيش قد أوثق قلماً ذا قدرة بيانية حارقة، ويبدو ذلك جلياً في مناقشته للآراء وعرضها في هذه المسائل.

٣/٣: مَصَادِرُهُ

تنوعت مصادر المؤلف وتعددت، ويمكننا من خلال النظر في هذه المخطوطة أن نجعل هذه المصادر في ثلاثة أقسام، وهي:

الأَوَّل: القرآن الكريم، فقد كان ابن يعيش في رسالته هذه حريصاً على ربط المسائل النحوية -قدر استطاعته- بالذكر الحكيم، كما في المسألة الخامسة حيث حدثه عن علة جواز حذف فاعل المصدر دون الفعل، وقد ذكر قوله تعالى: «أَوْ إِظْعَمْ فِي يَوْمِ ذِي

مسنوبة ○ يتيمًا ذا مقربة^(١). ولدى حديثه عن (إن) المخففة ذكر قوله تعالى: «إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ»^(٢) وفي المسألة العاشرة حيث حديثه عن علة إعمال (ما) النافية دون (إن) ذكر قوله تعالى: «إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً»^(٣)

الثاني: العلماء, تلحظ أن ابن يعيش نقل في رسالته هذه عن ثلاثة من العلماء, وفي مطلع هؤلاء العلماء سيبويه, فقد نقل عنه في المسألة العاشرة حيث حديثه عن النصب بفعل القول (قال), فقال: قال سيبويه -رحمه الله-: «إِنَّا تَحْكِي»^(٤) بعده القول ما كان كلامًا لا قولًا^(٥). وقد نقل عن المبرد، وابن السراج.

الثالث: كلام العرب شعرًا ونثرًا, دلَّ ابن يعيش على ما يقرره من أحكام خوبية بكلام العرب شعره ونثره, كما في المسألة السابعة حيث حديثه عن بناء المنادى, كقوله: «خُوْ قَوْلِه»:

*** وَيْلٌ عَلَيْكَ وَوَيْلٌ مِنْكَ يَا رَجُلٌ^(٦)

(١) البلد، الآياتان (١٤-١٥). جاء في شرح المفصل لابن يعيش: «اِنْمَ القاعِلُ لَا يَعْمَلُ حَقًّا يَعْتَبِدُ عَلَى كَلَامِ قَوْلِهِ، وَالْمَضْدُرُ يَعْمَلُ مُعْتَبِدًا، وَغَيْرُ مُعْتَبِدٍ. فَمِمَّا جَاءَ مُعْتَلًا مِنَ الْمَصَادِرِ مُنَوِّنًا قَوْلُهُ تَعَالَى: «أَوْ إِطْعَمْ فِي يَوْمِ ذِي مَسْنَوَةٍ ○ يتيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ» فـ(يتيمًا) مَنْصُوبٌ بِالْمَضْدُرِ الَّذِي هُوَ (إِطْعَمْ)، وَالْمَقْرَبَةُ: أَوْ إِطْعَامُ هُوَ، فَيَكُونُ الْمَقْرَبُ مُقْدَرًا مُحَدُّوفًا، فَإِنْ صَرَحَتْ بِالْفِعْلِ، كَانَ الْمَقْرَبُ مُسْتَبَرًا، خَوْ: (أَوْ أَنْ أَطْعَمَ يَتِيمًا)». شرح المفصل لابن يعيش ج ٤، ص ٧٦-٧٥، تأليف: يعيش بن علي الموصلي، تقديم: د. إميل بديع يعقوب، دار النشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١/٥١٤٤٢ م.

(٢) الطارق من الآية (٤).

(٣) يس من الآية (٢٩)

(٤) عبارة المخطوطة: يُمْكِن بعده القول... وقد أثبت ما هو مثبت في الكتاب.

(٥) الكتاب ج ٤، ص ١٢٩.

(٦) هنا شطر بيت من البحر البسيط للأعشى، وصدره:

..... قَالَتْ هُرَيْرَةُ لَمَّا جَئَتْ رَائِئَهَا ***

يُنَظَّرُ: ديوان الأعشى ص ٥٧، والكتاب ج ١، ص ٨٤، وشرح المفصل لابن يعيش ج ٤، ص ٣٩.

وأما النثر، فقد ذكر ثلاثة من أمثال العرب لدى حديثه عن أنَّ (أفعل) التفضيل لا يأتي من المفعول، وشدَّ عن ذلك بعض الألفاظ، فقال: **نَحُوْ قَوْلِهِمْ فِي الْمَقَلِّ**: (أشغل منْ ذاتِ النَّحِيَّيْنِ)^(١)، وَ(أَرْهَى مِنْ دِيكِ)^(٢).

٤/٣: منهج المؤلف

سلك المؤلف -رحمه الله- منهجاً يقوم على عرض السؤال في مستهل المسألة، ومن ثم يشرع في الإجابة عنه، وقد كان هذا نهجه في المسائل كلها، وقد كانت إجابته تشرع بقوله: (الجواب)، وقد كانت أجوبته متقاربة في الطول والقصر، فلم يكن يستحب بشكل مبالغ فيه، بيد أن هناك بعض الإجابات كانت أطول من غيرها لاقتضاء المقام مزيداً بيّان، كما في المسألة التاسعة لدى حديثه عن (إن) و (أن) المحففتين من الشقيقة، فقد كان تَفَسُّه في هذه المسألة أطول من غيرها.

وببدو في منهجه بشكل واضح مَنْهَج التشبيه والتنظير، وهو أنه يذكر أشباه ما يدور حديثه حوله ونظائره، ويظهر ذلك واضحاً في المسألة الثالثة لدى حديثه عن علة عدم جواز تصغير (عِنْدَ، وَسَوَى، وَغَيْرُهُ، وَكُلُّهُ)، فقال: **أَمَا (عِنْدَهُ)**، فَلَا تُصَغِّرُ، لِعَدَمِ تَسْكُنِيهَا؛ ولأنَّ الغَرَضَ مِنْ تَصْغِيرِ الظَّرِيفِ الْقَرْبِيِّ، كَ(تَحْيَيْتُ، وَفُوقَيْتُ) إِذَا أَرِيدَ الْقُرْبَ، وَ(عِنْدَهُ) في غَایَةِ الْقُرْبِ، فَلَمَّا دَلَّ لِفْظُ (مِسْكِينٍ) عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مُصَغَّرٌ، لَمْ يَخْتَجِرْ إِلَى تَصْغِيرٍ مَعَ

(١) يضرب هذا المثل لكثير الانشغال، ومورده: أنَّ امرأةً من بنى تميم الله بن ثعلبة، كانت تبيع السنن في الجاهلية، فأتاها خَوَّاتُ بْنُ جَبَرِيَّ الأنْصَارِيَّ يبتاع منها سُمَّناً، فلم يَرَعْ عندها أحداً، وساوَمَها فحَلَّتْ بِخَيْرِهَا، فنظرَ إِلَيْهَا، ثُمَّ قال: أَمْسِكِيهِ حَقَّ أَنْظَرَ إِلَى غَيْرِهِ، فقلَّتْ: حُلَّ بِخَيْرِهَا آخر، ففعلَ، فنظرَ إِلَيْهِ فقال: أَرِيدُ غَيْرَ هَذَا، فَأَمْسِكِيهِ، ففعَلَتْ، فلما شَغَلَ يَدِيهِا، سَأَرَرَهَا، فَلَمْ تَقْتِرْ عَلَى ذَفْعِهِ حَتَّى قَضَى مَا أَرَادَ وهرَبَ، ينظر: مجمع الأمثال ج ٣٧٦، تأليف: أبي الفضل محمد بن إبراهيم الميداني، تتح: محمد محبي الدين عبدالحميد، دار النشر: دار المعرفة- بيروت، لبنان.

(٢) ينظر المثل في: المستقى في أمثال العرب ج ١٥١، تأليف: أبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، دار النشر: دار الكتب العلمية- بيروت.

أَنَّ التَّصْغِيرَ وَضُفْرَ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: رَجُلٌ صَغِيرٌ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَلَا يَسُوَّغُ تَصْغِيرُ (عِنْدَ).

وقد كان يختتم أجبته -أحياناً- بقوله: (فَاعْرِفُهُ) كما في ختام المسألة الثامنة، والمسألة السادسة، والمسألة التاسعة، والمسألة الثالثة عشرة.

-٤-

التحقيق

١/٤ منهجه

تقتضي طبيعة أي نص يراد تحقيقه القيام ببعض الأمور لإخراج النص المحقق على أكمل وجه، وعلى شكل أقرب ما يكون إلى مراد المؤلف، ويمكن أن أفرد ذلك ما قمت به بالخطوات التالية:

- ١) آثرت ضبط النص كله ضبطاً صحيحاً وفق القواعد النحوية والصرفية؛ لأنَّ نص قديم، غالباً ما يلبس على القارئ ضبطه ضبطاً صحيحاً.
- ٢) وثقت الآيات القرآنية فنسبتها إلى سورها، وأشارت إلى أرقامها.
- ٣) خرجت الشواهد الشعرية، فنسبتها إلى قائلها، وإلى أجرها، ثم ضبطتها ضبطاً صحيحاً وفق قواعد اللغة، ثم ذكرت موطن الشاهد الشعري في أمهات الكتب.
- ٤) قمت بتخريج أمثال العرب، فنسبتها إلى قائلها إن كان معروفاً، ثم ذكرت موردها ومضربيها، ثم ذكرت مواطن هذه الشواهد في مظانها.
- ٥) علقت على بعض المسائل، فذكرت في الحاشية توضيحات، أو استدراكات لِمَا أرَاه تتميّزاً لِمَا في صُلْبِ الرسالة.
- ٦) ترجمت للأعلام الواردة في صلب المخطوططة ترجمة موجزة، ثم أحلت إلى مصادر الترجمة.

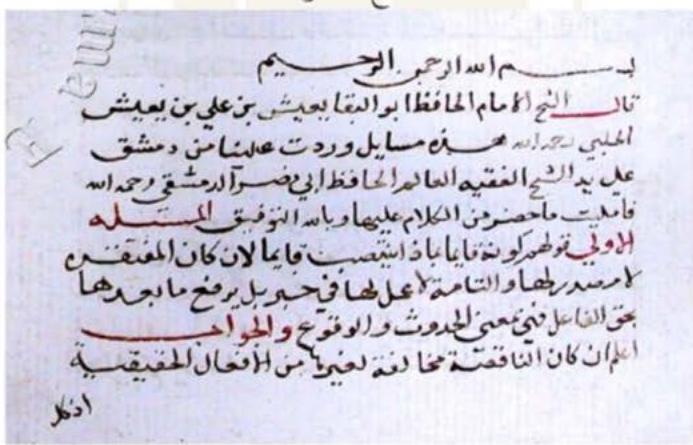
٧) وثبتت الآراء المنسوبة إلى أصحابها، وذلك بالرجوع إلى مؤلفاتهم، ومن ثم الإشارة إلى أرقام المجلدات والصفحات.

٤/٤ وَضُفْ نُسخه

للنـصـ المـحقـقـ الـذـيـ بـينـ أـيـديـنـاـ ثـلـاثـ نـسـخـ

الأولى: في المكتبة السليمانية في إسطنبول تحت رقم (٣٩/٣٤) وهي النسخة الأساسية التي اعتمدت عليها؛ لكونها واضحة، وليس مصورة عن أصل، وهي تتكون من اثنين عشرة صفحة ونصف، وفي كل صفحة واحد وعشرون سطراً، وكل سطر يحوي ما يقارب عشر كلمات، وكل صفحة في هامشها أول كلمة في مطلع الصفحة التالية.

مطلع المخطوطة



وَذَلِكَ لِأَيْنَمَنْ أَنْ يَكُونَ دَعْلَ بِفُتُحِ الْعَيْنِ أَوْ عَيْلَ بِكَسْرِ الْعَيْنِ أَوْ عَيْلَ
 بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَلَيْسَ فِي الْأَفْعَالِ دَعْلٌ سَائِنُ الْعَيْنِ كَمَا قَوْلَهُ
بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَلَيْسَ فِي الْأَفْعَالِ دَعْلٌ سَائِنُ الْعَيْنِ
 كَمَا قَوْلَهُ بَعْضُهُ كَصِحْنَ بَارِكَ قَاتِلَ اصْلَهُ هَبْجَزُ وَالْأَخْفَنْ
 عَلَى حِدْرَوْهُمْ لَكْتَ وَلَكْفَ وَأَمَانَوْلَهُ وَمَا خَلَ سَاعَ وَلَوْ
 سَلَفَ مَفْعَتَهُ فَاصْلَهُ سَلَفَ بِفُتُحِ الْأَدَمِ كَمَا كَنَّهُ كَسْرَةُ فَالْأَسَانِ
 فِي الْكَسْرَةِ لَغَةٌ وَفِي الْمَفْتُوحَةِ مَنْكُورَةٌ وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فَلَا يَحْبَرُ
 أَنْ يَكُونَ لِيْسَ فَعْلَ بِالْفَتْحِ إِذَا لَوْكَانَ ذَلِكَ لَبِقُ عَلَهُ حَارَهُ أَوْ انْعَدَبَ
 إِذَا كَانَ الْمَبْعَثُ لَأَيْجُورُسْ كَسِيمَهُ لَهُ تَرِي أَنْهُمْ لَا يَقُولُونَ
 فِي خَوْقَلْمَ قَاسِمَ كَاقَالَوْلَافِي لَكْتَ لَكْتَ وَلَيْكَنْ فَعْلَ اِيْتَهَا لَذَذَالَكَ
 لِهَرِيَاتَ حَاعِينَهُ أَوْ حَمَدَ يَا لَمَا يَلِزَمَ مِنَ الْأَفْعَالِ إِيْلَهَيِ الْمَضَارِعِ وَادَّا
 إِذَا كَانَ ذَلِكَ يَقْعِنَ أَنْ يَكُونَ عَلَيْ زَرَهُ فَعْلَ بِكَسْرِ الْعَيْنِ عَلَى حَدِيدَ
 الْبَعْرِ وَالْفَيْسَ أَنْ يَقْلِبَ يَاهَ إِنَّا لَحَمْرَلَا وَأَنْتَهَ مَا تَبَدَّلْ عَلَى حَرَةَ
 هَابَ فَيَقْلِبَ إِنَّكَهُمْ تَدْمَوْنَهُ عَدَمَ الصَّرْفَ لَشَهِيمَ بَاحِرَهُ الشَّيْفَ
 وَهُوَ مَوْقِلَ لَكَتْفِنَهُ مَا لَيْسَ لَهُ فِي الْمَصْلُ وَهُوَ لَنْغَيَ فَجَدَهُ لَكَتْ
 وَلِهَرِيَاتَ مِنْهُ مَضَارِعَ وَمَغْنَاهُ تَنِي مَنِي الْخَالَ كَانَ حَاكِهُ لَكَتْ
 وَلَمَا خَصَوَ أَهَدَ الْمَعْنَى بِلَعْظَ الْمَاضِي دُونَ الْمَضَارِعِ إِذَا لَمْ كَانَ رَوْدَا
 مَنْعَنْ بَصَرْفَهُ لِلْعَلَمَةِ الْمَذَكُورَةِ قَسْرُونَ عَلَى لَعْظَ الْمَاضِي وَلَهُ يَا تَوَا
 بِلَعْظَ الْمَضَارِعِ لَأَنَّ ذَلِكَ مِنْ دَطِيلِ الْبَصَرِ فَنَكِيُونَهُ عَنْهُ وَنَغْلِيُونَ
 فَعْلَ التَّهِيَّهِ وَعَسِيَ وَلَغْيَرَ لَمَازِرَهُ مِنْهُ الْبَصَرِ قَسْرُونَ عَلَى لَعْظَ الْمَاضِي
 نَاعِرَهُ وَلَسْنَعَالَهُ لَهُ مَهْلَكَهُ وَأَبَاطَهُ
بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَلَيْسَ فِي الْأَفْعَالِ دَعْلٌ سَائِنُ الْعَيْنِ

الثانية: وهذه النسخة كانت في مكتبة المسجد النبوى في المدينة المنورة، وقد حاولت
 الوصول إليها كى تكون نسخة ثانية مع نسخى المعتمدة نسخة المكتبة السليمانية، وقد
 تكفل أخ كريم بإحضارها لي من المدينة المنورة، فكان ذلك، ولكن تبين لي بعد ذلك
 أنها نسخة مصورة من الأصل الموجود في المكتبة السليمانية، ولكنها نسخة رديئة معظم
 كلماتها مطموسة، فلم أقدر منها كثيراً.

مطلع المخطوطة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
كَمَا أَنْجَى الْأَنْجَى الْأَنْجَى بِرِزْقِهِ عَلَيْنَا بِرِزْقِهِ
الْجَنَّةِ . . . مَكَفِي مَسَيْلٌ وَرَدَتْ عَلَيْنَا مِنْ دِمْشَقِ
عَلَيْنَا يَدُ الْمُقْتَيَّةِ الْمَارِدِ اُفْظَانِي وَصَبَرْأَرْمَشْقَنِي وَهَادِهِ
مَاءَ ذَرَتْ مَا حَسِنَ مِنَ الدِّلَامِ عَلَيْهَا رَمَادُهُ وَرَقَهُ
لَمْ يَنْجُو لَوْنَهَا إِذْ سَبَبَ بِجَمَالَانِ دَانَ اهْدَافَهُ
إِمْسَدَرْهَادَ اتَّسَدَهُ أَمْلَهَا فِي حِبْرٍ بَلْ يَرْفَعُ مَا يَمْرُرُهَا
هَقَّا . . . إِذْ هَنِي سَعَى الْجَوَدُ شَرَابَنْوَهُ وَأَنْجَرَهُ
بِإِنْ فَانَ الْأَنْقَافَتَهُ مَخَالِهِ أَغْنَى كَمْ لِأَهْوَالِ الْمُبْيَقَيَّةِ
أَدْهَرَ

ادرك انحدراً الى ملوك الحديث الذي اخذ منه درجات على درجات وذلت
الحدث ولذلك تلقي بالاصدقاء مطربيه بغير قدر رتبة
وقد خاله قدوة ادار هذا الفعل فكان ذلك على اعلى درجة
مطربيه من الحديث وماري المطربيون من اصحابه عالمه في الحديث
ولذلك كانت ناقصته وازنم حبرها ولم يرسم حدود لمعنهاته
امثل من كلار احمد منها يرسخ الحديث وكرس معناؤه والمعنى يجوز
عند ذلك مطربيه ومتى طبع من المفظ والاحذر منه خيراً لست في سلسلة
وحيث المطربيه جوز مطربيه اياها اذا كان في المفظ ما يدل على
عليه ومن ذلك ايجوز مطربيه مع كان لا بد من صار عوضها من المطربيه
ولاجل اذ كان لا ينفي الحديث لا يجوز زان يومكم بالمسير ملاجئكم
كان زينها يجاوزها كما ينفي قائم زينها الا ان المطربيه ملاجئها
اما انتفاف الاول فالا يرد فقط حدا لا يزيد ثانية تالية على
ما يافق قضم وكوته قياماً وعود ذلك فاعلاه ملام ثم لا يذهب
دون اعفده وذاك اذ كان المطربيه مطربيه اذ العدل يكتفى
وان كان قياماً على مفهوم المطربيه هنا باعتبار العدل يقتضي
الابا عن المطربيه الملفوظ به ما عرفه سنت اثنائه
فالقول هنا يتعالى حباب الجنة ليزيد حيز مطربيه اصحابه
رش بالاستدلال بحروفه ومهىء بغير تعود الى المطربيه لون محب للغزو
جمع المطربيه لا من مرادة هنأ او انتقد بـ اصحابه لغزه
بـ مصدر حيز مطربيه من غيرهم مسامع حيز المطربيه العدل يومئذ
حيث اذا اوقعت في المطربيه عقوبة تعاقب اـ كبره او اـ العذاب

الثالثة: وأما النسخة الثالثة، فقد أشار إليها بروكلمان في كتابه (تاريخ الأدب العربي) وذكر أنها موجودة في المتحف البريطاني ثان (١٢٠٣) رقم (٩١) ولم تتمكن من الوصول إلى هذه النسخة المسروقة بغير حق شأنها شأنآلاف نفائس المخطوطات التي سرقت إبان فترة الاحتلال البريطاني للوطن العربي.

^{١)} تاريخ الأدب العربي ج ٥ ص ٢٧٥.

[النَّصْ مُحَقَّقاً]

قال الإمام الحافظ أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش - رحمه الله - هذه مسائل
وردت علينا من دمشق على يد الشيخ الفقيه العالم الحافظ أبي نصر الدمشقي رحمه الله،
فأميلت ما حضرني من الكلام عليها وبالله التوفيق.

المسألة الأولى

قولهم: كونه قائمًا، بمادا انتصب قائمًا لأنَّ (كان) المفترقة لا مصدر لها، والثانية
لا عمل لها في خبرِ، بل يرفع ما بعدها يحق القائل، فهي بمعنى الحدوث والوقوع،
والجواب: أعلم أنَّ (كان) الناقصة مخالفة لغيرها من الأفعال الحقيقية، إذ كل فعل دالٌّ
على الحديث الذي أخذ منه^(١) وعلى زمن ذلك الحديث؛ ولذلك تؤكده بال مصدر، فتقول:
ضرب زيد عمرا ضربا، وقعد خالد قعودا، وهذا الفعل -أعني كان- إذا كان دالاً على
الرَّeman مجرداً من الحديث مغيناً عما اخْتَلَ منه من الحديث؛ ولذلك كانت ناقصة، ولزم

(١) تشير هذه العبارة إلى مذهب ابن يعيش في أصل المشتقات، فهو يرى أن الأفعال مأخوذة من الحديث، أي: المصدر.

خَبْرُهَا، وَلَمْ يُسْمَعْ حَدْفُهُ^(١) مَعَ أَنَّ فِيهِ أَمْرَيْنِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُسَوِّغُ الْحَدْفَ: كُونُهُ مَفْعُولًا وَالْمَفْعُولُ يَجُوزُ حَدْفُهُ وَسُقُوطُهُ مِنَ الْلَّفْظِ، وَالْأَخْرُ: كُونُهُ خَبْرًا لِلْمُبْتَدَأِ فِي الْأَصْلِ، وَخَبْرُ الْمُبْتَدَأِ يَجُوزُ سُقُوطُهُ أَيْضًا، إِذَا كَانَ فِي الْلَّفْظِ مَا يَدْلُلُ عَلَيْهِ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ سُقُوطُهُ مَعَ كَانَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ عِوْضًا مِنَ الْحَدْثَ، وَلِأَجْلِ أَنَّ (كَانَ) لَا يُفِيدُ الْحَدْثَ، لَا يَجُوزُ أَنْ يُؤَكَّدُ بِالْمَصْدَرِ، فَلَا يُقَالُ: كَانَ رَبِيدٌ قَائِمًا كَوْنًا، كَمَا يُقَالُ: قَامَ رَبِيدٌ قَيَامًا، لِأَنَّ الْتَّأْكِيدَ تَمَكِّينُ مَا أَفَادَهُ الْلَّفْظُ الْأَوَّلُ، فَإِذَا لَمْ يُفِيدُ الْلَّفْظُ حَدْثًا، لَا يَصْحُ تَأْكِيدُهُ بِحَدْثِ، قَائِمًا قَوْلَهُمْ: وَكُونُهُ قَائِمًا، وَنَحْوُ ذَلِكَ، فَإِنَّمَا هُوَ كَلَامٌ مُحْمُولٌ عَلَى مَعْنَاهُ دُونَ لَفْظِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَصْدَرَ يُقَدَّرُ بِأَنَّ وَالْفِعْلِ، فَكَانَ التَّقْدِيرُ: وَأَنْ كَانَ قَائِمًا، فَالْتِبَاصُ الْمَصْدَرِ هَاهُنَا بِإِغْيَابِ الْفِعْلِ الْمُقَدَّرِ، لَا بِإِغْيَابِ الْمَصْدَرِ الْمُلْفُوظِ بِهِ، فَأَغْرِفَهُ.

(١) مسألة حذف خبر (كان) مما اختلف فيه النحاة، والجمهور على عدم جوازه لا اختصاراً، أي: بدليل، ولا اختصاراً، أي: دون دليل على المحذوف، ولمزيد من الآراء، ينظر: الخصائص ج٤ ص٣٧٧، تأليف: ابن جقي، دار النشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة. التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ج٤ ص٤٠، تأليف: أبي حيان الأندلسى، تتح: د. حسن هنداوى، دار النشر: دار القلم-دمشق، الطبعة: الأولى. وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ج٣ ص١١٥، تأليف: محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش، تتح: أ.د. علي محمد فاخر وآخرون، دار النشر: القاهرة- مصر، الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ ولا أرى بأساس في حذف خبر (كان) إن دل عليه دليل، فحذف ما يعلم جائز، وهذا ما يراه الأخفش، وابن جقي، وابن الشجري، بدليل أن العرب قالوا: «قام القوم إلا أن يكُون ربيد، وما جاءني أحد إلا أن يكُون ربيد، ترفع ربيدا على أن (يكون) تامة، وهو قول الجمهور، وأجاجة الأخفش، وأجاجة أن تكُون تاقصة على حذف خبر (يكون)». ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ج٣ ص١٥٤، تأليف: أبي حيان الأندلسى، تتح: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبدالتواب، دار النشر: مكتبة الحانجى بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.

المسألة الثانية

قال: قوله تعالى: «أَضْحَبَ الْجِنَّةَ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقْرًا»^(١) أصحاب الجنة رفع بالابتداء، والخبر (خير)^(٢)، وفيه ضمير يعود إلى المبتدأ^(٣)، ولم تجتمع الخبر مجتمع الخبر عنه؛ لأن (من) مراده هنا^(٤)، والتقدير: أصحاب الجنة يومئذ خير مستقرًا من غيرهم، وساغ حذفها لتقام العلم بها^(٥)، و(من) يتسع حذفها إذا وقعت في الخبر، نحو قوله تعالى: «اللَّهُ أَكْبَرُ»^(٦)، ولا يحسن الحذف معها إذا كانت صفة؛ لأن الصفة

(١) الفرقان من الآية (٤٤).

(٢) قال السمين الحلبي في الدر المصنون: «قوله: «خَيْرٌ مُسْتَقْرًا وَأَحْسَنُ» في «أَفْعَلَ» هنا قولان: أحدهما: أنها على بابها من التفضيل، والمعنى: أن المؤمنين خير في الآخرة مستقرًا من مستقر الكفار، وأحسن مقيلاً من مقيليهم، لفرض أن يكون لهم ذلك، أو على أنهم خير في الآخرة منهم في الدنيا. والثاني: أن تكون مجرد الوصف من غير مفاضلة». الدر المصنون ج ٨ ص ٤٧٥، تأليف: أحمد بن يوسف، المعروف بالسمين الحلبي، تعلق: د.أحمد الخراط، دار القلم، دمشق.

(٣) لابد أن يكون هناك رابط بين المبتدأ وخبره إذا كان جملة، ولا يكون الخبر جملة من هذا الرابط إلا في بعض الحالات، وقد يكون الرابط ضمير، كقولهم: محمد أبوه كريم، أو اسم إشارة، كقولك: التنجاع في ذلك هدف المتقوتين، أو إعادة المبتدأ تفسيه كقولك: التنجاع ما التنجاع؟ أو العموم، بحيث يكون الخبر فيه من العموم ما يشمل المبتدأ وغيره، كقولك: المسلم نعم الرجل، هذه هي أهم الروابط، وثمة غيرها، وقد لا يحتاج إلى الرابط إذا كان الخبر هو المبتدأ في المعنى، كقولك: نظقي الله حسبي، فالنطق هو قولك: الله حسبي نفسه، وأما إذا كان الخبر مفرداً، فهو يتحتم الضمير إذا كان مشتقة كما في نصنا أعلاه، أو مؤولاً بمشتق، كقولك: الرجل أسد، أي: شجاع.

(٤) وذلك لأن اسم التفضيل إذا كان مقترباً بالمعنى، يلزم الإفراد والتشذيب.

(٥) حذف ما يعلم جائز، كذا قال ابن مالك - رحمه الله -

وحذف ما يعلم جائز كذا يقول: زيد، بعد من عندك؟

(٦) في كلنا نُسْخَى المخطوطة (أ) و (ب)، نحو قوله تعالى: ... والحقيقة أنه ليس هناك آية مكونة من المبتدأ (الله) والخبر (أكبر) في القرآن الكريم، ولكن هناك آيات متعددة ورد فيها لفظ الجلالة (الله) مضافاً إليه مسبوقاً بمبتدأ، ثم جاء الخبر (أكبر)، كقوله تعالى: «وَرِضَوْنَ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ» التوبة من الآية (٧٢) «وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ» العنكبوت من الآية (٤٥).

تُذَكِّرُ لِلْبَيَانِ وَالإِيَضَاحِ، فَهُوَ بِالإِسْهَابِ وَالِإِكْتَارِ أَجْدَرُ مِنْهُ بِالْحَذْفِ، وَ(أَفْعُلُ) إِذَا كَانَتْ مَشْفُوعَةً بِ(مِنْ)، كَانَتْ فِي مَعْنَى الْفِعْلِ^(١)، وَيَبْعَدُ مِنْ شَيْءٍ اسْمُ الْفَاعِلِ، فَلَا يُنَقَّى، وَلَا يُجْمَعُ، وَلَا يُؤَثِّثُ بَلْ يَكُونُ بِالْفُظُّولِ وَاحِدًا فِي الْأَخْرَاجِ لِكُلِّهَا، تَحْمُلُ قَوْلَكَ: (رَبِّيْدَ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرُو)، وَ(الرَّبِّيْدَانِ أَفْضَلُ مِنْ خَالِدِيْ)، وَ(الرَّبِّيْدُونَ أَفْضَلُ مِنْ جَعْفَرِ)، فَالْمُرَادُ: أَنَّهُ يَفْضُلُهُمْ، وَيَزِيدُ فَضْلُهُ عَلَيْهِمْ؛ وَلِذَلِكَ لَمْ يُجْمَعُ، وَإِنْ كَانَ هُوَ الْأَوَّلُ فِي الْمَعْنَى، فَأَمَّا قَوْلُ السَّائِلِ: إِنَّ الْحَبْرَ هُنَا لَيْسَ الْأَوَّلَ، غَيْرُ صَحِيحٍ، بَلْ هُوَ الْأَوَّلُ غَيْرُ أَنَّهُ لَمْ يُجْمَعُ لِمَا ذَكَرْنَاهُ، وَ(مُسْتَقَرًا) هُنَا نُصِّبُ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَالْفِعْلُ لَهُ فِي الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّا نُقَلِّ إِلَى الْأَوَّلِ حَتَّى صَارَ الْفِعْلُ لَهُ فِي الْلَّفْظِ، كَمَا يُقَالُ: (طَبِّتُ نَفْسِي)، وَلَوْ أَضَفْتَ وَقْلَتْ: حَيْرُ مُسْتَقَرٌ، لَمْ يَصْحَّ أَنْ يَكُونَ حَبْرًا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ الْأَوَّلِ حِينَيْذِنَ، فَلَا يَكُونُ حَبْرًا إِلَّا عَلَى حَدْفِ مُضَافٍ، تَقْدِيرُهُ: مُسْتَقَرٌ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَيْذِ حَيْرُ مُسْتَقَرًا، وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَيْذِ دَوْوُ حَيْرُ مُسْتَقَرٌ، لَأَبْدَأَ مِنْ ذَلِكَ، لِأَنَّ (أَفْعُلُ) لَا تُضَافُ إِلَّا إِلَى شَيْءٍ هُوَ بَعْضُهُ، وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ لَيْسُوا مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي هُوَ مُسْتَقَرٌ فِي شَيْءٍ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ لَوْ قُلْتَ: (يُوسُفُ أَفْضُلُ عَبْدِيْ)، كَانَ مِنَ الْعَيْدِ، وَلَوْ نَصَبْتَ، فَقُلْتَ: (أَفْضُلُ عَبْدًا)، لَكَانَ عَيْدُهُ يَفْضُلُونَ عَيْدَهُ، وَلَا يَكُونُ مِنَ الْعَيْدِ، فَأَمَّا الظَّرْفُ الَّذِي هُوَ يَوْمَيْذِ، فَإِنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِالْحَبْرِ الَّذِي هُوَ (حَيْرُ)، وَلَنْ يُقَدِّمَ عَلَيْهِ.

(١) لَهُنَا إِذَا كَانَ (أَفْعُلُ) مَقْرُونًا بِ(مِنْ)، لَمْ يُجْزِ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ (أَلِّ)، كَفُولُكَ (أَفْضَلُ مِنْ)، فَلَا يُقَالُ: الْأَفْضَلُ مِنْ... لِأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ لَا تَصْحُبُ الْفِعْلَ وَمَا هُوَ بِمَنْزِلَتِهِ.

المسألة الثالثة

عند، وسيئ، وغيره، وكل، هل يجوز تصغيره أو لا؟^(١) الجواب: هذه الأسماء لم يُسمَع تصغيرها، والقياس يأباه، أما (عند)، فـلا تصغر، لعدم تمسكها، ولأنَّ العرض من تصغير الطرف التقييبي، كـ(تحتَّ)، وـ(فوقَ) إذا أريد القرب، وـ(عند) في غاية القرب، فـلما دلَّ لفظ (مسكين) على ما يدلُّ عليه مصغره، لم يُحتج إلى تصغير مع أنَّ التصغير وصفٌ من جهة المعنى، ألا ترى أنك إذا قلْت: رجُل صغير، وإذا كان كذلك، فـلَا يسُوغ تصغير (عند)^(٢)، كـما لا يسُوغ وصفها، وأما (غير)، فـلَا تصغر بخلاف (مثل)، فإنها تصغر، فـتقول: مثل، ولا تقول: غيره، وذلك من قبيل أنَّ المماثلة قد تختلف بـأنَّ وليست (غير) كذلك؛ لأنَّ (غير) اسم لـكلِّ ما لم يكن المضاف إليه، فإذا قلْت: غيرك، فـلـكلِّ من عداك، فهو غيرك، وليس في كـونه غيره معنى يـكون أنـقص من معنى تصغير التـائقـشـ، وأما (سيـئـ)، فـكـغيرـ، مع ما في (سيـئـ) من عدم التـمسـكـ وـامـتنـاعـ وـصـفـهاـ، وأـلـماـ (كـلـ)، فـلـأـرـىـ في تصـغيرـهاـ فـائـدةـ، وـذـلكـ أـنـ كـلـاـ اـسـمـ يـجيـعـ أـجـزـءـ الشـئـيـءـ، فهو

(١) كلام ابن يعيش هنا وفق كلامه في شرح المفصل، ويـكـاد يـتطـابـقـ فيـكـثـيرـ منـ المـواـطـنـ، وـدـوـنـكـ ما ذـكـرـهـ فيـ شـرـحـ المـفـصـلـ لـتـقـفـ عـلـىـ ذـكـرـ: وـلـاـ يـخـفـرـ (أـيـنـ)، وـلـاـ (مـقـىـ)... وـمـنـ ذـكـرـ (عـنـدـ)، فإنـهاـ لـتـصـغـرـ لـعـدـمـ تـمـسـكـهاـ، ولـأـنـ العـرـضـ منـ تصـيـغـيـرـ الـطـرـفـ التـقـيـيـبـ كـ(تحـتـ)، وـ(فـوـقـ)، وـعـنـدـ فيـ غـاـيـةـ الـقـرـبـ، فـلـما دـلـلـ لـفـظـهاـ عـلـىـ ماـيـدـلـ عـلـيـهـ الـطـرـوـفـ مـصـغـرـهـ، لـمـ يـحـتـجـ إـلـىـ التـصـيـغـيـرـ فـيـهـاـ... وـمـنـ ذـكـرـ (غـيرـ)، وـذـكـرـ مـنـ قـبـلـ أنـ المـمـاثـلـةـ قدـ تـخـتـلـفـ بـأنـ تـقـلـ وـتـكـثـرـ، أـلـاـ تـرـىـ أـنـكـ تـقـلـ: هـذـاـ أـكـثـرـ مـمـاثـلـةـ مـنـ هـذـاـ، وـهـذـاـ أـقـلـ مـمـاثـلـةـ مـنـ هـذـاـ، وـلـيـسـ (غـيرـ) كذلك؛ لأنَّ (غير) اسم لـكلِّ ما لم يكن المضاف إليه، فإذا قلْت: غيرك، فـلـكلِّ من عداك، فهو غيرك، وليس في كـونـهـ غيرـهـ معـنىـ يـكـونـ أـنـقـصـ منـ معـنىـ تصـيـغـيـرـ التـيـاقـشــ، وـأـلـماـ (كـلـ)، فـلـأـرـىـ فيـ تصـيـغـيـرـهاـ فـائـدةـ، وـذـلكـ أـنـ كـلـاـ اـسـمـ يـجيـعـ أـجـزـءـ الشـئـيـءـ، فهو

(٢) ذـكـرـ التـحـاـشـ أـنـ (عـنـدـ) لـأـ تـصـغـرـ، فـقـالـ: وـلـاـ يـخـوـرـ تصـيـغـيـرـ (أـمـسـ) وـلـاـ (غـدـ) وـلـاـ (عـنـدـ)؛ لأنـهـ لاـ فـيـ ذـكـرـهـ فـيـ ذـكـرـ. يـنـظـرـ: عـمـدـةـ الـكـابـ صـ٦٢ـ، تـأـلـيـفـ: أـبـيـ جـعـفـرـ النـحـاسـ، تـحـ: بـسـامـ عـبـدـ الـوهـابـ الـجـاـبـيـ، دـارـ النـشـرـ: دـارـ اـبـنـ حـزمـ، الطـبـعـةـ: الـأـولـىـ ١٤٥٥ـ هـ - ٢٠٠٤ـ مـ.

لِلْعُلُومُ وَالكُثُرَةُ، وَالتَّصْغِيرُ يَتَنَافَى فِي هَذَا الْمَعْنَى، مَعَ أَنَّ الشَّيْءَ إِنَّمَا يَكُونُ صَغِيرًا حَقِيرًا بِالإِضَافَةِ إِلَى مَا لَهُ ذَلِكُ الْإِسْمُ، وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْهُ، وَهَذَا الْمَعْنَى مَفْقُودٌ فِي (كُلُّ)، فَأَعْرِفُهُ.

الْمَسَأَلَةُ الرَّابِعَةُ

وَذَلِكَ أَنَّ الْيَمِّ فِي (أَنْتَمَا)^(۱) لَأَيِّ شَيْءٍ جِيءُ بِهَا؟ لِمُجَاوِرَةِ الْوَاحِدِ، وَجِيءُ بِالْأَلِفِ فِي التَّشْتِينَيْهِ وَقَدْ حَصَلَ بِهَا مُجَاوِرَةُ الْوَاحِدِ بِالْأَلِفِ. الْجَوابُ: إِنَّ الْيَمِّ فِي (أَنْتَمَا)، وَ(أَنْتُمْ) جِيءُ بِهَا لِمُجَاوِرَةِ الْوَاحِدِ، وَجِيءُ بِالْأَلِفِ فِي التَّشْتِينَيْهِ وَالْوَاوِ فِي الْجَمْعِ، تَحْوُ: (أَنْتَمَا)، وَ(أَنْتُمُو) لِلَّذِلَالَةِ عَلَى الْعَدَدِ، وَلَمْ يَكُنْتُمْ بِدِلَالَةِ الْأَلِفِ وَحْدَهَا، وَالْوَاوِ وَحْدَهَا، فَيُقَالُ: (أَنْتَا)، وَ(أَنْتُو)، لِقَالَا تَصِيرَ أَوَاخِرُ الْأَسْمَاءِ كَأَوَاخِرِ الْأَفْعَالِ، تَحْوُ: (ضَرَبَا، وَضَرَبُوا، وَاضْرِبَا، وَاضْرِبُوا)، فَرَأَدُوا الْيَمِّ؛ لِتَكُونَ زِيادةُ الْأَسْمَاءِ مُخَالِفَةً لِزِيادةِ الْأَفْعَالِ، وَخَصُّوا الْأَسْمَاءِ بِالزِّيادةِ الْوَاحِدَةِ، وَالْأَفْعَالَ بِالرَّيَادَتِينِ لِخَفَّةِ الْأَسْمَاءِ وَتَقْلِيلِ الْأَفْعَالِ، وَقَدْ يَحْذِفُونَ الْوَاوِ فِي صِيَغَةِ الْجَمْعِ تَحْقِيقًا، فَيَقُولُونَ: (أَنْتُمْ)، وَ(غَلَامُكُمْ) لِيُشَقِّلَ الْوَاوِ مَعَ الْأَمْنِ مِنَ الْلَّبَسِ بِالْتَّشْتِينَيْهِ، إِذْ لَوْ زِيَادَتْ لِلتَّشْتِينَيْهِ، لَجِيءُ بِالْأَلِفِ الْبَيْتَةَ^(۲)، وَذَلِكَ لِخَفَّةِ الْأَلِفِ لَمْ يَجِئْ حَدْفُهَا، بِخَلَافِ الْوَاوِ، فَإِنَّهُ لِيُشَقِّلُهَا تَحْدُفُ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ يَقُولُ فِي (عَضْد): (عَضْد) بِالْإِسْكَانِ، لَا يَقُولُ فِي (قَلِيم): قَلِيم لِخَفَّةِ الْفَتْحَةِ^(۳)، وَهِيَ مِنَ الْأَلِفِ، وَالضَّمَّةُ مِنَ الْوَاوِ.

(۱) ذَكَرَ ابْنُ جِنِّيَّ فِي سِرِ الصناعَةِ السَّرِّ وَرَاءِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْيَمِّ وَالْأَلِفِ فِي التَّشْتِينَيْهِ (أَنْتَمَا)، وَالْيَمِّ وَالْوَاوِ فِي (أَنْتُمْ)، فَقَالَ: (وَأَعْلَمُ أَنَّ الْيَمِّ فِي (أَنْتَمَا)، وَ(أَنْتُمْ)، وَ(فُمْتَمَا)، وَ(فُمْتُمُو)، وَ(ضَرِبَتْكَمَا)، وَ(ضَرِبَتْكُمُو)، وَمَرَرْتُ لَهُمَا وَبِهِمُو، إِنَّمَا زِيَادَتْ لِعَلَامَةِ مُجَاوِرَةِ الْوَاحِدِ، وَأَنَّ الْأَلِفَ بَعْدَهَا لِإِخْلَاصِ التَّشْتِينَيْهِ، وَالْوَاوِ بَعْدَهَا لِإِخْلَاصِ الْجَمْعِ). يَنْظَرُ: سِرِ الصناعَةِ الْأَعْرَابِ ج ۲ ص ۱۰۵، تَالِيفُ: أَبِي الْفَتْحِ عُثْمَانَ بْنَ جِنِّيَّ، دَارُ الْكِتَبِ الْعُلَمَى-بِرْوَتُ، الطَّبْعَةُ: الْأُولَى، ۱۹۴۲/۵۰۰۰.

(۲) يَجُوزُ فِي هَمْزَةِ «الْبَيْتَةِ» الْقِطْعُ وَالْوَصْلُ، وَالثَّانِي هُوَ الْقِيَاسُ؛ لِأَنَّهَا هَمْزَةٌ وَصْلٌ. وَاشْتَقَاقُ ذَلِكَ مِنَ الْبَيْتَةِ، وَهُوَ الْقِطْعُ. يَنْظَرُ: جَامِعُ الدُّرُوسِ الْعَرَبِيَّةِ ج ۲ ص ۴۶، الْمُؤْلِفُ: مُصْطَفَى بْنُ مُحَمَّدٍ سَلِيمِ الْغَلَابِيِّ (الْمُوْتَوفِ: ۱۳۶۴ھ)، دَارُ النَّشْرِ: الْمَكْتَبَةُ الْعَصْرِيَّةُ، صِيدَلَا-بِرْوَتُ، الطَّبْعَةُ: الْثَّامِنَةُ وَالْعِشْرُونُ، ۱۹۹۳-م.

(۳) يُشَرِّكُ إِلَى التَّفْرِيعِ الَّذِي يَمْحُصُ فِي عَيْنِ الْفَعْلِ وَالْأَسْمَاءِ حِينَ تَكُونُ مُضْمُوَّةً أَوْ مُكْسُورَةً، مَعَ دُمْجَةِ جُوازِ ذَلِكَ فِي العَيْنِ الْمُفْتَوَّحةِ لِخَفَّتِهَا.

المسألة الخامسة

المصدر المُعْمَل عَمَلٌ فِعْلِهِ يَجُوزُ حَذْفُ الْفَاعِلِ مَعَهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكَلَامِ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ مَعَ الْفِعْلِ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ، فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا؟ وَالجوابُ: أَنَّ الْفِعْلَ لَا يَبْدُ لَهُ مِنْ فَاعِلٍ إِذَا كَانَ خَبِيرًا عَنْهُ، وَمُسْتَنِدًا إِلَيْهِ، وَرِيهِ يَنْعَقِدُ الْكَلَامُ، فَحَذْفُ الْفَاعِلِ يُجْلِي بِقَائِدَةِ الإِسْنَادِ، وَإِذَا أَرِيدَ حَذْفُ الْفَاعِلِ، أُضْيَرَ فِي الْفِعْلِ، وَأَمَّا الْمَصْدَرُ، فَإِنَّ فَاعِلَهُ مِنْ تَيْمَةِ الْإِسْمِ، وَتَوْضِيحاً لِهِ، وَلَا يَنْعَقِدُ مِنْهُ مَعَ الْمَصْدَرِ كَلَامٌ، أَلَا قَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا)، كَانَ الْمَصْدَرُ مَعَ مَا بَعْدَهُ مِنْ تَيْمَةِ الْإِسْمِ بِمَتْزِلَةِ (ضَرْبَ زَيْدٍ عَمْرًا)، أَوْ اتَّعَقَادُ الْكَلَامِ إِنَّمَا كَانَ يَأْسِنَادُ الْإِعْجَابِ إِلَيْهِ لَا يُمْجَرِدُ الْمَصْدَرُ مَعَ مَعْمُولِهِ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ مَعَ مَا أُضْيَفَ إِلَيْهِ وَتَعْلَقُ بِهِ بِمَتْزِلَةِ إِسْمٍ وَاحِدٍ، وَلَمَّا كَانَ الْمَصْدَرُ اسْمًا غَيْرَ فَعْلٍ، وَلَا مُشَتَّقٌ مِنَ الْفِعْلِ عَلَى سَبِيلِ الصَّفَةِ، لَمْ يَجُزْ إِضْمَارُ الْفَاعِلِ فِيهِ، كَمَا لَمْ يَجُزْ الْإِضْمَارُ فِي سَائِرِ اسْمَاءِ الْأَجْنَابِ، فَجِينَيْثِيدٌ تَحْذِفُ جَزْمًا وَتَنْوِي ثُبُوتَهُ، تَخُوْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «أَوْ إِطْعَمْتُمْ فِي يَوْمِ ذِي مَسْعَبَةٍ ○ يَتَبَيَّنَا ذَا مَقْرَبَةِ»^(١)، وَالْمُرَادُ: أَنْتُمْ، فَحَذَفُوا الْفَاعِلَ مَعَ الْمَصْدَرِ، كَأَنَّهُمْ تَبَاهُوا بِذَلِكَ عَلَى اسْتِغْنَائِهِ عَنِ الْفَاعِلِ لِكُونِهِ اسْمًا صَرِيْحًا، وَالْأَسْمَاءُ فِي الْأَصْلِ مُكْتَفِيَةٌ بِأَنْفُسِهَا مُسْتَغْنَيَةٌ عَنْ عَيْرِهَا، وَالْأَفْعَالُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ.

المسألة السادسة

إِذَا قَبِيلَ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا، كَيْفَ الْإِخْبَارُ عَنْ زَيْدٍ بِ(الَّذِي) وَبِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَعَنْ

(١) البلد، الآياتان (١٤ - ١٥). جاء في شرح المفصل لابن عبيش: «اسْمُ الْفَاعِلِ لَا يَعْمَلُ حَقَّهُ يَعْتَمِدُ عَلَى كَلَامِ قَبْلَهُ، وَالْمَصْدَرُ يَعْمَلُ مُعْتَدِيًّا، وَغَيْرُ مُعْتَدِيٍّ. فَمَمَّا جَاءَ مُعْمَلًا مِنَ الْمَصَادِرِ مُنَوِّنًا قَوْلُهُ تَعَالَى: «أَوْ إِطْعَمْتُمْ فِي يَوْمِ ذِي مَسْعَبَةٍ ○ يَتَبَيَّنَا ذَا مَقْرَبَةِ» فـ(يَتَبَيَّنَا) مَتَصُوبٌ بِالْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ (إِطْعَمْ)، وَالتَّقْدِيرُ: أَوْ إِطْعَامٌ هُوَ، فَيَكُونُ الْفَاعِلُ مُقَدَّرًا تَحْذِيفًا، فَإِنْ صَرَحْتَ بِالْفِعْلِ، كَانَ الْفَاعِلُ مُسْتَبِرًا، تَخُوْ: (أَوْ أَنْ أَطْعَمَ يَتَبَيَّنَا). شرح المفصل لابن عبيش ج ٤ ص ٧٦ - ٧٥.

(قائم)؟)، فالجواب: إذا أخبرت عن زيد بقولك: كان زيد قائماً، فللت: الذي كان قائماً زيد، أتيت بصير مرفوع موضع (زيد) الذي هو اسم (كان)، فاستتر في (كان) وأخرت (زيداً) إلى آخر الكلام، وبجملة الخبر عن الموصول، إذ لو قدمته على (قائم) كنست فاصلاً بين ما هو من الصلة والتوصول وهو أجنبيٌ من الصلة إذ لا عمل له فيه، وتقول في الإخبار بالألف واللام، أو إلى مدلولها على المخلاف، وزيد الخبر، ولو أخبرت عن (قائم)، لقلت: الذي كان زيد إيه قائم، وضعت موضع الخبر بصير مفصلاً، وإن شئت أتيت به مفصلاً، فتقول: الذي كانه زيد قائم، وفصله هنا أجود، وبالألف واللام: الكائن زيد إيه قائم، وإن شئت: الكائن زيد قائم، فتكون الهاء في (الكائن) في محل نصب، كما تقول: الصاريه زيد، فإن الهاء في محل نصب، وقد منع قوم من الإخبار عن المفعول في

(١) وضع النحوين هذا الباب لتدريب الطلاب، وتحريك عقولهم، وهذه التسمية (الإخبار بالألف واللام) يوهم ظاهرها غير المراد منها، وذلك أن حرف الجر (بـ) بمعنى عن، فالمقصود: الإخبار عن الألف واللام، وذلك أن تجعل (الذي) مبتدأ، وخبر عنه بما طلب، فإذا قيل لك: أخير عن (زيد) من قولك: ضربت زيداً فتقول: الذي ضربته زيد، فـ(الذي) مبتدأ وزيد خبره وضربه صلة الذي، والهاء في (ضربته) مكان (زيد) الذي جعلته خيراً، وهي عائدة على (الذي)، ويشترط في الاسم المخبر عنه والذي شروط:

أحدُها: أن يكون قابلاً للتأخير، فلا يخبر بـ(الذي) عما له صدر الكلام، كأسماء الشرط والاستفهام نحو (من) (ما). الثاني: أن يكون قابلاً للتعریف، فلا يخبر عن الحال والتشييز. الثالث: أن يكون صالحاً للاستغناء عنه بأجنبٍ، فلا يخبر عن الصير الرابط للجملة الواقعه خبراً كله في زيد ضربته. الرابع: أن يكون صالحاً للاستغناء عنه بمضمِّن، فلا يخبر عن الموصوف دون صفتة، ولا عن المضاف دون المضاف إليه، فلا تخبر عن رجل وحده من قولك: ضربت رجلاً ظريفاً، فلا تقول: (الذي ضربته ظريفاً رجلاً)، لأنك لو أخبرت عنه، لوضعت مكانه بصير، وحينئذ يلزم وصف الصير، والصير لا يوصف ولا يوصَّف به. ينظر: شرح ابن عقيل بتصريف: جـ٦١، ٦٢، ٦٣، تأليف: عبدالله بن عبدالرحمن العقيلي، تـ: الشيخ محمد محـي الدين عبدالحميد، دار النشر: دار التراث - القاهرة، الطبعة: العشرون ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠.

هذا الباب، قال ابن السراج^(١): «هُوَ قَبِيْحٌ لَّيْسَ لِأَنَّهُ صَحٌّ مَفْعُولًا عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَإِضْمَارُ مُتَّصِّلًا إِنَّمَا هُوَ مَجَازٌ^(٢)؛ لأنَّ حَقِيقَةَ الْمَفْعُولِ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ الْفَاعِلِ، تَحْوُّ ضَرَبَ زَيْدَ عَمَّرًا، وَفِي هَذَا الْبَابِ لَيْسَ شَيْئًا غَيْرَ الْفَاعِلِ، فَأَغْرِفُهُ».

المسألة السابعة

إذا قيل: يا زيدون، هل هو معرّب أو مبني؟ فإن كان معرّباً، فما وجہ رفعه؟ لَيْسَ لَنَا مَرْفُوعٌ في هذا الباب أَصْلًا، وَلَا جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا مَعَ وُجُودِ الْوَاءِ وَالثُّوْنَ. الجواب: إذا ناديت جماعة هذه أَسْنَاوْهُمْ، وَقَصَدْتُهُمْ دُونَ عَيْرِهِمْ، صَارَ الاسمُ مَعْرِفَةً بِالْقَصْدِ؛ لِأَنَّ تَعْرِيفَ الْعَلَمِيَّةِ زَالَ بِالْجُمْعِ، وَبَنِيَ عَلَى الْضَّمِّ كَمَا يُبَيِّنُ: يَارَجُلٌ، إِذَا قَصَدْتَ وَاحِدًا بِهِيَّتِهِ بِعَيْنِيهِ، تَحْوُّ قَوْلِهِ:

*** وَبِيْلٌ عَلَيْكَ وَوَبِيْلٌ مِثْكَ يَا رَجُلُ^(٣)

وَتَكُونُ الْوَاءُ بِمَنْزِلَةِ الضَّمَّةِ فِي الْمُفْرَدِ، وَتَظْبِيرُ ذَلِكَ قَوْلُكَ فِي التَّقْفِيِّ: لَا رَجُلَيْنِ فِي الدَّارِ، فَيَكُونُونَ مَبْنِيًّا بِمَنْزِلَةِ لَا رَجُلَ، فَالْيَاءُ فِي رَجُلَيْنِ، كَالْفَتْحَةُ فِي (لَا رَجُلَ) وَإِنَّ هَذِهِ الْخُرُوفُ

(١) هو محمد بن السري بن سهل أبو بكر بن السراج، قرأ على المبرد كتاب سيبويه، يقال: ما زال التَّخُوْجُ مجنوّا حتى عَقْلَهُ ابن السراج بأصوله، انتهت إليه الرياسة بعد المبرد، وأخذ عنه الزجاجي، وأبو علي الفارسي، والرماني. تنظر ترجمته في: معجم الأدباء لياقوت الحموي جه ٤ ص ٣٤١.

(٢) الأصول في النحو ج ٢ ص ٨٩، تأليف: أبي بكر محمد بن البيري، المعروف بابن السراج، تتح عبد الحسين الفتلي، دار النشر: مؤسسة الرسالة، لبنان- بيروت.

(٣) هذا شطر بيت من البحر البسيط للأعشى، وصدره:

..... قَالَتْ هُرَيْرَةُ لَنَا جِئْتُ رَائِرَهَا ***

يُشَكَّرُ: ديوان الأعشى ص ٥٧، والكتاب ج ١، ص ٨٤، وشرح المفصل لابن يعيش ج ١ ص ٣٩.

وَسِيلَةُ الْحَرَكَاتِ فِي الدَّلَالَةِ، هَذَا مَذَهَبُ سِيبُوِيَّةٍ^(١) فِي لَا رَجُلَيْنِ^(٢)، وَأَبُو^(٣) الْعَبَّاسِ^(٤) إِنْ كَانَ ذَهَبَ إِلَى امْتِنَاعِهِ، فَإِنَّا ذَلِكَ لِاسْتِعْدَادِ تَرْكِيبِ شَيْئَيْنِ أَحَدُهُمَا مَبْنِيٌّ، لَا إِلَّا إِيَّاهُ
لَا يَقُولُ مَقَامَ الْفَتْحَةِ.

- (١) هو عمر بن عثمان بن قتيبة، أبو بشر، ويقال: أبو الحسن، وأبو بشر أشهر مولى لبني الحارث بن كعب، وأصله من البيضاء من أرض فارس، ومنشأه البصرة، وأشهر أستاذيه الخليل بن أحمد، ويوس بن حبيب، توف وعمره اثنان وثلاثون سنة، سنة ١٦١هـ وقيل ١٨٠. تنظر ترجمته في: معجم الأدباء لأبي عبدالله ياقوت الحموي جـ ٥٥، دار النشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى. سنة النشر ١٤١١هـ ١٩٩١م. ونشأة النحو وتاريخ أشهر أشهر النحاة للشيخ الطنطاوي ص ٧٩، ٨٠.
- (٢) ينظر رأي سيبويه في: الكتاب جـ ١، ص ٣٤٨، ٣٤٩، تـ عبد السلام هارون، دار النشر: مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة: الثالثة، سنة النشر ١٤٠٨/٥١٩٨٨م. وينظر: سر صناعة الإعراب جـ ١٤، ص ٤٦.

(٣) هو أبو العباس محمد بن زرادة، ولد في البصرة، وأخذ عن المازني، والجزري، ولقب بالمبرد؛ لأن المازني لما ألف كتابه الأليف واللام سأله عن دقique وعوبيصه، فأجابه بأحسن جواب، فقال له المازني: قم فأنت المبرد، أي: المثبت للحق، أهم كتبه المقتصب، وشرح شواهد سيبويه، والرد عليه، وله طبقات التحويين البصريين وأخبارهم. تنظر ترجمته في: نشأة النحو للشيخ الطنطاوي ص ١١٢، ولسان الميزان لابن حجر العسقلاني جـ ٧١، ص ٧١ تـ دائرة المعارف النظامية الهند. دار النشر: مؤسسة الأعلى للمطبوعات- بيروت، الطبعة: الأولى، سنة النشر ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م. وهداية العارفين في أسماء المؤلفين وأثار المصنفين لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني جـ ٢، ص ٢٠ دار النشر: دار الكتاب العربي بيروت. الطبعة: الرابعة. سنة النشر: ١٤٠٥هـ

(٤) يرى المبرد أن اسم (لا) إذا وقع مثنياً، أو جمع مذكر سالم، فإنه معرب لا مبني، وذلك لأن المبني حين لفظه إيه والنون أشبه الاسم المطلول بالواحد، كقولك: لا خيراً من زيد هنا، ينظر رأي المبرد في: المقتصب جـ ١، ص ٣٥٦-٣٦٦، تـ محمد عبد الخالق عضيمة، دار النشر: عالم الكتب- بيروت. ويبعد أن المبرد خرق إجماع نحاة البصرة في منحاء هذا، وليس حجته بتلك الحجة التي يعول عليها، فهي ضعيفة، وبضاف إلى ذلك أن قولنا: لا رجلين أشبه بقولنا: يا رجل - وهو مبني - من قولنا: لا خيراً من زيد هنا، وقد ذكر ناظر الجيش أن الحجتين كلتيهما واهيتان. ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد جـ ٣، ص ١٤٠٩.

الْمَسَأَلَةُ الثَّامِنَةُ

في قولهِمْ: (قَيْلَ: إِنْ رَيْدَا) قَائِمٌ مَقَامُ الْفَاعِلِ لِهَذَا الْفِعْلِ، لَا جَائزٌ أَنْ تُقَامُ (أَنْ)
وَمَا عَمِلْتُ فِيهِ؛ لِأَنَّهَا جُمْدَةٌ، وَالجُمْدَةُ لَا تَكُونُ فَاعِلَةً^(١)، وَلَا قَائِمَةٌ مَقَامَهُ؛ لِإِيَغَالِهَا
فِي التَّنْكِيرِ، كَيْفَ وَالْفَاعِلُ يُضْمَرُ؟ وَلَا جَائزٌ أَنْ يُسْتَدَدَ إِلَى مَصْدِرِ مُبِهِّمٍ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ دَلَّ
عَلَيْهِ بِلْفَظِهِ، فَلَا قَائِدَةٌ فِي الإِثْيَانِ بِهِ، وَإِسْنَادُ الْفِعْلِ إِلَيْهِ لَا قَائِدَةٌ فِيهِ إِذْ كَانَ مُسْتَفَادًا مِنْ
لَفْظِ الْفِعْلِ. وَالجَوَابُ: إِعْلَمُ أَنَّ الْفِعْلَ (قَالَ) مُتَعَدِّدٌ، وَلَهُدَا يَتَصَلُّ بِهِ الصَّمِيرُ الْمَنْصُوبُ،
فَتَقُولُ: فُتْنَةٌ، وَتَبَنِيهِ لِمَا لَمْ يُسَمِّ فَاعِلَهُ، فَتَقُولُ: قَيْلَ، وَتَصُوَّغُ مِنْهُ اسْمَ مَفْعُولٍ، فَتَقُولُ:
مَفْعُولٌ، وَذَلِكَ كُلُّهُ مِنْ خَصَائِصِ التَّعَدِّيِ، وَمَفْعُولُهُ يَكُونُ جُمْدَةً مُحْكَيَةً تَحْوِيلَكَ: رَيْدُ
عَمِرو مُنْظَلِقٌ^(٢)، إِذَا حُكِيَ قَوْلَ مَنْ قَالَ ذَلِكَ، وَذَلِكَ قَالَ سِيبَوَيْهَ -رَحْمَهُ اللَّهُ-: «وَإِنَّا

(١) في وقوع الجملة فاعلاً خلاف مبسوط في كتب النحو، وخلاصته: أن الإخبار عن الجملة - كما نقل ابن عصفور في شرحه على الجمل - فيه ثلاثة مذاهب:

الأول: المぬ وهو الصحيح، وقد ذكر علة المぬ ابن يعيش، فقال: وإنما لم يصح أن تكون الجملة فاعلاً؛ لأن الفاعل يصح إضماره، والجملة لا يصح إضمارها؛ لأن المضر لا يكون إلا معرفة، والمحل متى لا يصح تعريفها من حيث كانت معانى الجمل مستفادة. ولو كانت معرفة، لم تكن مستفادة، فلما تدأفع الأمران فيها وتنافيا، لم يجتمعما. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش جـ٣ صـ٤٤. الثاني: الجواز، وهو رأي بعض الكوفيين، كهشام وثعلب.

الثالث: التفصيل بين أن تكون الجملة في موضع فاعل أو نائب لفعل من أفعال القلوب وقد علق ذلك الفعل عنها، فيجوز نحو: ظهر لي أقام زيد أم عمرو... أو غير ذلك فلا يجوز، ينظر هنا التفصيل في: شرح الجمل لابن عصوفورجا، ص٤٩، تج: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية-بيروت. ومغني الليبيب ص٥٢، تج: مازن المبارك، دار النشر: دار الفكر-دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م. وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ج٢، ص٩٤.

(٢) في نسختي المخطوطة: زيد عمرو منطلق، ويبدو أنها يضافه زيد إلى عمر، أو يابدال عمرو من زيد. يُنظر: ديوان الأعشى ص ٥٧، والكتاب جا، ص ٨٤، وشرح المفصل لابن يعيش جا ص ٣٩.

تحكى^(١) بعد القول ما كان كلاماً لا قولًا^(٢)، ومعنى قوله: إنَّهُ مُحْكِي أَنَّ القَوْلَ غَيْرُ عَامِلٍ في لفظه، بل في محله وموضعيه، فإذا كان كذلك، فالقول بعد القول في مصدر متضوب إنتصاب المفعول به من حيث كان كلاماً، فإذا بنتيه لما لم يسم فاعله، أقامت تلك الجملة التحكيّة مقام الفاعل؛ لأنَّها مفعولة، ولذلك قيل: إنَّها في مسألينا مُحْكِيٌّ، فهي في تأويل المفرد، فتُقام مقام الفاعل إذا بني لما لم يسم فاعله، وكذا يجوز تقديم الجملة إذا كانت مفعولة، فتقول: زيد قائم، قال زيد، ويمتنع زيد قائم قيل؛ لأنَّ الجملة في موضع الفاعل، والفاعل لا يقدّم.

المسألة التاسعة

(إن، وأن) المحققتان من الشقيقة إذا لم يعملا^(٣)، لم يلزم الإضمار في المفتوحة دون المكسورة، وحکمها واحد في العمل والمفتوحة إذا أوليا (لا)، جاز أن يجعلها الحقيقة من الشقيقة وتضمر فيها، وجاز أن يجعلها ناصبة للأفعال المستقبلة وتثنى زيادة (لا) وذلك لا يجوز مع السين وسوف، والجيم للتغويض. والجواب: هذا السؤال فيه إضطراب ومقدماتٍ فاسدة، منها: (أن، إن) إذا لم يعملا، لم يلزم الإضمار في المفتوحة

(١) عبارة المخطوطة: يُحْكِي بَعْدَ الْقَوْلِ... وقد أثبت ما هو مثبت في الكتاب.

(٢) الكتاب ج ٤ ص ١٤٢.

(٣) إذا خفتت (إن)، فإنها لا تعمل إلا قليلاً، وعدم إعمالها هو القياس؛ لزوال اختصاصها، واعمالها ثابت بنقل سيبويه، فقد قال: «وَحَدَّدْنَا مِنْ تَبْيَقِهِ، أَنَّهُ سَعَى مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: إِنْ عَمِرَ امْنَظِلِّي». وأهل المدينة يقررون: «وَإِنْ كُلَّا لَنَا لَيُوقِنُهُمْ رَبُّكَ أَعْنَلَهُمْ» هود، من الآية (١١١) يتحققون وينصبون». الكتاب ج ٤ ص ١٤٠. وفي ذلك يقول ابن مالك:

وَحَقَّتْ إِنْ فَقَلَ الْعَمَلُ *** وَلَزِمَ اللَّامُ إِذَا مَا نَهَمَ

وأما (أن) فإنها إذا خفت تعمل، ويكون اسمها ضميراً مستترًا، ولا يلفظ به إلا في الضرورة، وفي ذلك يقول ابن مالك:

وَإِنْ حُكِّفَ أَنْ فَاسِمَهَا إِسْتَكِنْ *** وَالخَبَرُ اجْعَلْ جُمِلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ

دُونَ الْمَكْسُورَةِ، وَحُكُمُهُما وَاحِدٌ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، بَلْ حُكُمُهُما يَخْتَلِفُ عَلَى مَا سَبَبَيْنُهُ، وَقَوْلُهُ: (إِنَّ الْمَفْتُوحَةَ إِذَا وَلَيْهَا) (الآ) جَازَ أَنْ يَجْعَلُهَا الْمُحْفَفَةَ مِنَ التَّقْيِيلَةِ، وَجَازَ أَنْ يَجْعَلُهَا التَّاصِيَةَ لِلْفَعْلِ، فَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَى الإِظْلَاقِ، وَلَا لِأَمْرِ رَاجِعٍ إِلَى الْأَصْلِ لِمَا سَنَدَ كُرْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، إِغْلَمَ أَنْ (إِنَّ الْمَكْسُورَةَ إِذَا حُفِّقَتْ بَطَلَ عَمَلُهَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَذَلِكَ أَنْ (إِنَّ إِنَّمَا عَمِلَتْ لَشَبِيهِا بِالْفَعْلِ مِنْ جِهَةِ أَنَّ لَفْظَهَا عَلَى أَكْثَرِ مِنْ حَرْفَيْنِ، فَهِيَ كَلْفَظُ الْفَعْلِ وَأَنَّ آخِرَهَا مَفْتُوحٌ كَآخِرِ الْفَعْلِ التَّاضِيِّ، وَأَنَّهَا تَقْتَضِي مَا بَعْدَهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ إِقْتِصَاءَ الْفَعْلِ، فَإِذَا حُفِّقَتْ، نَقَصَ لَفْظُهَا عَنْ لَفْظِ الْأَفْعَالِ وَرَأَلَ الْفَتْحِ، فَبَطَلَ الْعَمَلُ لِزَوْالِ بَعْضِ أَوْصَافِ الْعِلَّةِ، فَتَنَوَّلُ: (إِنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ) حُفَّفَ الْلَّفْظِ، وَالْمُرَادُ: (إِنْ زَيْدًا لَقَائِمًا)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «إِنْ كُلُّ نَفِيسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ»^(١) هَذَا مَدْهُبُ أَكْثَرِ النَّحْوَيْنِ، وَبَعْضُهُمْ يُعْمِلُهَا مُحْفَفَةً كَمَا يُعْمِلُهَا مُنْقَلَّةً، وَيَخْتَبِطُ بِأَنَّ حَذْفَ إِحْدَى الْتَّوْنَيْنِ إِنَّمَا كَانَ لِضَرِبِ مِنَ التَّحْخِيفِ، وَمَا حَذْفُ لِلتَّحْخِيفِ، يَكُونُ فِي حُكْمِ التَّابِتِ التَّلْفُوزِ بِهِ، أَلْمَرَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: (يَفْضُوا الرَّجُلُ) بِالسُّكُونِ، وَ(رَضِي) بِالسُّكُونِ لَا يَرْدُونَ الْيَاءَ وَالْوَاءَ إِلَى أَصْلِهِمَا، وَذَلِكَ أَنَّ (فَضَّو) أَصْلُهُ: (فَضِي) بِالْيَاءِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ لَفْظِ (فَضِيَّ)، وَ(رَضِي) مِنْ الْوَاوِيَّ؛ لِأَنَّهُ مِنْ (الرَّضْوَانِ) لَمْ يَرْدُوا ذَلِكَ إِلَى الْأَصْلِ حَيْثُ كَانَ حَذْفُ هَذِهِ الْحَرْكَاتِ لِلتَّحْخِيفِ، فَهُوَ فِي حُكْمِ التَّلْفُوزِ بِهِ، فَذَلِكَ أَعْمَلُهَا، فَمَنْ لَمْ يُعْمِلْهَا، أَدْخَلَ الْلَّامِ فِي حَرْبِهَا لِلْفَضْلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ (إِنَّ) التَّاصِيَةِ لِأَنَّ لَفْظَهُمَا قَدْ صَارَ شَيْئًا وَاحِدًا، وَخُصِّتِ الْلَّامُ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا كَانَتْ تَدْخُلُ لِلْتَّأْكِيدِ قَبْلَ التَّحْخِيفِ فَجَاؤُوا بِهَا بَعْدَ التَّحْخِيفِ لِلإِيَّادِانِ يَا أَنَّهَا مُحْفَفَةٌ مِنْ تِلْكَ الْتِي كَانَتْ هَذِهِ الْلَّامُ تَدْخُلُ عَلَيْهَا لِلْتَّأْكِيدِ، وَمَنْ أَعْمَلَهَا لَمْ يَخْتَبِطْ إِلَى الْفَرْقِ لِأَنَّ الْعَمَلَ فَارِقٌ، وَأَمَّا الْمَفْتُوحَةُ، فَإِذَا حُفِّقَتْ، فَإِنَّهُ لَا يَبْطُلُ عَمَلُهَا، نَحْوُ (عَلِمْتُ أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ)، وَإِذَا رُفِعَ الْاسْمُ بَعْدَهَا، كَانَ عَلَى إِضْمَارِ الْحَدِيثِ وَالشَّأْنِ، نَحْوُ

قَوْلُهُ:

(١) الطارق من الآية (٤).

في فتنة كسيوف الهند قد علموا *** أن هالك كل من يخفى، ويتبطل^(١)

فالمرأة: أن هالك لأن ضمير الشأن والحديث^(٢) يكسر عمله بعده، وإنما لم يبتطل عمل المفتوحة كما بطل عمل المكسورة مع (أن) لفاظهما قد نقص - أيضاً لأن (أن) المفتوحة أشد طلباً لما بعدها من المكسورة، وذلك لأنها تقتضي ما بعدها من جهة إق Isa ء العامل للمعمول، والصلة للموضوع، والمسؤولية تقتضي ما بعدها من جهة واحدة، فافتقر حالهما، فذلك كان القول بأن حكمهما واحداً تمسحا.

ويقع بعدها الفعل، فإذا كان ذلك، لزمه العوض، وذلك (السيئ وسوف) في الواجب ولا) في الثناء، نحو قوله: علمني أن سيكتون زيد، وأن سوف يثوم زيد، وأن لا يقُوم، كانواهم عوضوها مما لحقها من التحقيق وإيلاتها ما لم يكن يليها، فإذا كان قبل (أن) فعل غير يقيني نحو أن يكون فعل طمع وإشراق، فإنها تكون الناصبة للفعل المستقبل؛ لأن تلك الأفعال معلقة معناها بالمستقبل، والناصبة للفعل تقتضي الاستقبال، فإن كان فعل علم وعيين، نحو: (علمت)، و(تحققت) وشبها، فإنها تكون المخفة من التحقيق، ويلزمها العوض نحو: (علم أن سيقُوم)، و(تحقق أن لا يذهب)، قال الله تعالى: «علم أن سيكتون منكم مرضي»^(٣) لأن المخفة من التحقيق في التأكيد كالمتعلقة، فناسب أن يكون قبلها فعل يدل على اللزوم والثبات، فإن كان قبلها فعل من أفعال الظن والحسبان، نحو: (ظننت)، و(حسبت)، جاز فيها الأمان، نحو: (حسبت أن لا تخرج) بالرفع والتصب، وذلك لأن هذه الأفعال فيها ظرف فيها ظرف من اليقين وظرف من الشك،

(١) الشعر للأعشى، وهو من البحر البسيط، موجود في ديوانه ص ٥٩. والكتاب ج ٢ ص ١٣٧. والمقتضب ج ٣ ص ٩.

(٢) ضمير الشأن أو الحديث هو الضمير الذي يكون مرجعه مذكراً مفهوماً من السياق، ولا مرجع له، كقولك: إنه الحياة صعبة، أي: الحال والشأن، فإذا كان هذا الضمير مؤثراً، فإنه يسمى ضمير القصة، كقوله تعالى: «فإنها لا تغنى لأبصرن» الحج من الآية (٤٦) أي: القصة.

(٣) المزمل من الآية (٤٠).

فالرُّفْعُ بِاعْتِبَارِ الْيَقِينِ، وَالثَّصِيبُ بِاعْتِبَارِ الشَّكِّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَحَسِبُوكُمْ أَلَا تَكُونُونَ فِتْنَةً»^(١)، بِالرُّفْعِ وَالثَّصِيبِ عَلَى مَا قُلْنَا، وَلَا يَكُونُ مَعَ السَّيِّنِ وَسَوْفَ إِلَّا الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الْقَيْقَلَةِ، وَذَلِكَ مِنْ قَبْلِ أَنَّ التَّاصِبَةَ لِلْفَعْلِ تَضَرِّفَ الْفَعْلَ إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ، وَالسَّيِّنِ وَسَوْفَ تَفْعَلَانَ ذَلِكَ، فَلَمْ يُجْمِعْ بَيْنَهُمَا كَمَا لَا يُجْمِعُ بَيْنَ تَعْرِيفَيْنَ فِي اسْمٍ وَاحِدٍ، فَامْتَنَاعَ الثَّصِيبُ مَعَ السَّيِّنِ وَسَوْفَ، وَجَوَاهِرَةُ مَعَ (لَا) لَمْ يَكُنْ لِأَمْرٍ يَرْجِعُ إِلَيْهَا كَمَا ظَنَّ هَذَا السَّائِلُ، بَلْ كَانَ لِتَابَ ذَكْرَنَا، فَاغْرَفْهُ.

الْمَسَالَةُ الْعَاشِرَةُ

قالَ إِذَا كَانَتْ (إِنْ) بِمَعْنَى مَا التَّافِيَةُ، هَلْ يَجُوزُ إِعْنَالُهَا عَمَلًّا (ما) عَلَى الْلُّغَةِ الْحِجَازِيَّةِ أَمْ لَا؟^(٢) الْجَوَابُ: (إِنْ) التَّافِيَةُ لَا عَمَلٌ لَهَا، وَقَدْ جَاءَتْ مُعْمَلَةً، وَسِبَوَيْهَ لَا يَرِي ذَلِكَ^(٣) لِأَنَّهَا مُشَبَّهَةٌ (ما) وَإِعْنَالٌ (ما) فِي الْقِيَاسِ ضَعِيفٌ لِعدَمِ الْإِخْتِصَاصِ بِالْأَسْنَاءِ، وَ(إِنْ)

(٧١) الآية من المائدة

(٤) الصواب أن يقال: هل يجوز... أو لا؟ وذلك لأن (هل) للتصديق، وهو إدراك النسبة، ولأجل ذلك امتنع العطف بعدها بـ (أم) المتصلة.

(٢) (إن) النافية أجاز إعمالها إعمالاً (ليس) الكسائي، وأكثر الكوفيين، وطائفةٌ من البصريين، ومنعه جمهور البصريين، واختلف عن سببويه والمبред، والصحبي الإعمال، وقد سمع في النثر والنظم، فمن النثر، قوله: إنْ ذلِكَ تَأْفِعُكَ وَلَا ضَارُوكَ، وإنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ، وقال أعرابي: إنْ قَائِمًا، يُرِيدُ إنْ أَنَا قائِمًا، وجعل ابن حِينَيَّ من ذلك قراءة سعيد بن جبير: (إِنَّ الَّذِينَ تَذَغُونَ مِنْ دُونَ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ) الأعراف من الآية (١٩٤). والنظم قوله:

..... إنْ هُوَ مُسْتَوْلِيٌّ عَلَى أَحَدٍ ***

قول الآخر:

إِنَّ الْمَرْءَةَ مَيِّتًا بِإِنْقِضَاءِ حَيَاتِهِ *** وَلَكِنْ يَأْنِ يُبَعَّغُ عَلَيْهِ فَيُخَدَّلَا

وبهذا تبين بطلان قول من خص ذلك بالضرورة. ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ج-١، هـ١٥١٣، تأليف: أبي محمد المرادي، ترجمة: عبد الرحمن علي سليمان، الناشر: دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، هـ١٤٢٨/٨٠٤م.

كذلك غير مُنْصَّةٍ، قال الله تعالى: «إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً»^(١) و«إِنْ يَتَبَعُونَ إِلَّا الْقَنَّ»^(٢) و قال تعالى: «إِنَّ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ»^(٣) و إذا كان إعمال ما ضعيفاً -مع أنها ظهر في النفي، ويدخل في خبرها الباء لتأكيد النفي- كان إلأ يعمل في (إن) أجدر، وهو مذهب سيبويه^(٤)، وذهب المبرد إلى جواز إعمالها قياساً على ما:^(٥)

المسألة الحادية عشرة

إذا قلت: مررت برجلي زيد، كيف تخبر عن الثناء في (مررت) وعن (زيد) وعن (الرجل) بالذي وبالأليف واللام؟ الجواب: إذا أخبرت عن الثناء من قوله: (مررت برجلي زيد)، قلت: (الذي مر برجلي زيد أنا)، وبالأليف واللام: (الثانية برجلي زيد أنا)، أرلت ضمير المتكلّم، وجعلت مكانه ضمير الغيبة، يعود إلى المؤصل، واستتر الضمير في الفعل ليكونه مرفوعاً، وأخرت ثاء المتكلّم إلى آخر الكلام، ووضعت مكانه ضميراً منفصلاً يتعذر المتّصل، وجعلت الخبر عن المؤصل، فإن أخبرت عن الرجل، فقد اختلف التخوين في الاخبار عن مثيله، فمِنْهُمْ مَنْ لا يجيئ الإخبار عن المبدل منه إلا والبدل معه، كما يفعل في الشعع، فتقول: (الذي مررت به رجل زيد)، وبالأليف واللام: (الثانية به أنا رجل زيد)، تجعل (الرجل) خبراء، ثم تبدل (زيداً) منه، كما كان في أصل المسألة،

(١) يس من الآية (٢٩)

(٢) الأنعام من الآية (١١٦)

(٣) يوسف من الآية (٤٠)

(٤) سبق أن ذكرت أنه اختلف في النقل عن سيبويه، ولم أجده نصاً في كتابه يفصح عن رأيه.

(٥) أوضح المبرد عن رأيه في المقتضب، فقال: «(إن) التكسورة المخففة من الثقيلة، فإذا رفعت ما بعدها لرمك أن تدخل اللام على الخبر، ولم يجز غير ذلك لأن لفظها كلفظ التي في معنى ما، وإذا دخلت اللام، علم أنها الموجبة لا النافية... وعلى هذا قوله عز وجل: «إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّهَا حَاطِقٌ» الطارق الآية (٤). «وَإِنْ كَانُوا لَيَشْتَولُونَ» وإن تضيّبت بها، لم تخجع إلى اللام، إلا أن تدخلها توكيدها، كما تقول: إن زيداً لمنظيق». المقتضب ج ٢ ص ٣٦٢

وأَبْرَزَتِ الصَّمِير؛ لِأَنَّهُ جَرَى عَلَى عَيْنِهِ مِنْ هُوَ لَهُ، إِذَا الفِعْلُ لِلْمُتَكَلِّم، وَقَدْ جَرَى عَلَى الْلَّامِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُجِيزُ الْإِخْبَارَ عَنِ الْمُبْدَلِ مِنْهُ دُونَ الْبَدْلِ، فَتَقُولُ عَلَى هَذَا: (الَّذِي مَرَرْتُ بِهِ رَبِيدٌ رَجُلٌ)، فَتُبَدِّلُ رَبِيدًا مِنَ الْإِسْمِ الْمُضْمَرِ كَمَا كَانَ بَدَلًا مِنْ مُظْهَرِهِ، وَالْأَلْيَفُ وَالْلَّامُ: (الْمَارُ بِهِ رَبِيدٌ أَنَا رَجُلٌ)، وَأَرَاهُ جَائِزًا عَلَى قُبْحٍ، وَخَالَفَ الْمُضْمَرَ لِأَنَّ الْمُضْمَرَ لَا يُنْعَثُ، وَلَا يُنْعَثُ بِهِ، فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنْ (رَبِيدٍ) بِالْتَّسْأَلَةِ بِالْذِي، قُلْتَ: (الَّذِي مَرَرْتُ بِرَجُلٍ بِهِ رَبِيدٌ)، وَبِالْأَلْيَفِ وَالْلَّامِ: (الْمَارُ أَنَا بِرَجُلٍ بِهِ رَبِيدٌ أَنَا)، قَالَ التَّازِيُّ: وَهُوَ قَبِيْحٌ^(١)، وَمِنْ أَجَارِ ذَلِكَ، أَجَارٌ: (رَبِيدٌ ضَرَبْتُ أَخْلَاكَ إِيَّاهُ)، وَبِرِيدٌ أَنَّ الْبَدْلَ فَضْلَهُ، وَكَمَا لَيْسَ فِي الْكَلَامِ، وَإِذَا أَسْقَطَ، إِسْقَطَنِي الْكَلَامُ عَنْهُ، وَإِذَا كَانَ كَذِيلَكَ، فَلَوْ قُلْتَ: (الَّذِي مَرَرْتُ بِرَجُلٍ)، أَوْ (الْمَارُ أَنَا بِرَجُلٍ)، لَكَانَ فَاسِدًا يَلْتَمِعُ الصَّلَةُ عَنِ الْعَادِيَةِ، وَهُوَ جَائِزٌ عَلَى قُبْحِهِ، لِأَنَّ الْبَدْلَ مُلْتَبِسٌ بِالْمُبْدَلِ مِنْهُ كَالْتَّسْأَلَةِ.

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ عَشْرَةً

إِذَا قِيلَ: أَحْوَجُ مَا أَنْتَ إِلَيْهِ التَّحْوُ^(١)، هُلْ يَكُونُ كَلَامًا صَحِيحًا أَوْ لَا؟ وَالجَوابُ: هَذَا كَلَامٌ فِيهِ اضْطِرَابٌ، لَا يَكَادُ يَصِحُّ إِنْ أَنْعَمَ النَّظَرُ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا مُتَقَبِّلًا، وَذَلِكَ لِأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّ التَّحْوَ مَفْعُولٌ بِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ، وَ(أَفْعَلُ) لَا يُبَنِّي مِنَ الْمَفْعُولِ، لَا يُقَالُ: رَبِيدٌ أَضْرَبَ مِنْ عَمِّرُو، وَهُوَ مَاضِرُوبٌ، يَعْنِي: أَنَّهُ أَكْثَرُ إِحْتِمَالًا لِلْمَضْرِبِ، وَإِنَّمَا جَاءَ مِنْهُ الْفَاظُ يَسِيرَةً مُتَأَوِّلَةً، تَحْوُ قَوْلِهِمْ فِي الْمَثَلِ: (أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ

(١) ينظر قول الماني في: الأصول في التحو ج ٤ ص ٣٥٠

(٢) لَا أَرِي بِأَسَاسٍ فِي هَذَا التَّرْكِيبِ، وَلَا غَيْرَ عَلَيْهِ، وَقَدْ أَجَازَهُ أَبْنَ يَعْيَشَ شَرْطَ أَنْ تَزَادَ كَلِمةُ (مُحْتَاجٌ) أَوْ (مَضْرُوبٌ) بَعْدَ قُولِهِ: (إِلَيْهِ)، وَأَرِي أَنْ شَبَهَ الْجَملَةِ (إِلَيْهِ) مَتَعْلِقًا بِخَبَرِ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرِهِ: أَنْتَ مُضْطَرٌ إِلَيْهِ، أَوْ أَنْتَ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ، وَبِهَذَا يَسْقُطُ مَا اعْتَرَضَ بِهِ أَبْنَ يَعْيَشَ مِنْ أَنَّهُ لَابِدَ مِنْ جَمْلَةِ بَعْدِ (مَا) تَكُونُ صَلَةً أَوْ صَفَةً؛ لِأَنَّ الْجَملَةَ مُوْجَدَةٌ، وَهِيَ مَكْوَنَةٌ مِنَ الْمُبْدَأِ (أَنْتَ) وَشَبَهِ الْجَملَةِ الْمَتَعْلِقِ بِالْخَبَرِ الْمَحْذُوفِ (إِلَيْهِ).

الثَّحِيْبِينَ)، وَ(أَرَهَى مِنْ دِيلِكِ)؛ الْأَمْرُ الثَّانِي: أَنَّ (مَا) هَهُنَا لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مَوْضُوْفَةً أَوْ مَوْضُوْفَةً، وَكَيْفَمَا كَانَ، فَلَا بُدَّ مِنْ جُمْلَةٍ بَعْدَهَا تَكُونُ صَلَةً أَوْ صِفَةً، وَلَيْسَ بَعْدَهَا هَاهُنَا جُمْلَةً، فَإِنْ زِدْتَ فِي الْمَسَأَلَةِ، وَقُلْتَ: أَحْوَجُ مَا أَنْتَ إِلَيْهِ مُحْتَاجٌ أَوْ مُضْطَرٌ، صَحَّ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ الْأُولَى.

الْمَسَأَلَةُ التَّالِيَّةُ عَشْرَةً

(لَيْسَ) مَا وَزَّهَا؟ وَلَمْ اخْتَصَّ بِلِفْظِ الْمَاضِيِّ الْجَوابُ: (لَيْسَ) فَعْلٌ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الدَّهْبِ، وَوَزَّهُ فِي الْأَصْلِ (فَعْلٌ) بِيَكْسِرِ الْعَيْنِ، وَذَلِكَ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ (فَعْلٌ) يُفَتِّحُ الْعَيْنَ أَوْ (فَعْلٌ) بِيَكْسِرِ الْعَيْنِ أَوْ (فَعْلٌ) بِضَمِّ الْعَيْنِ، وَلَيْسَ فِي الْأَفْعَالِ (فَعْلٌ) سَاكِنُ الْعَيْنِ، فَامَّا قَوْلُهُ:

فَإِنْ أَهْجُجْهُ يَضْجُرُ كَمَا ضَجْرُ بَازِلٌ *** (٢)

(١) يضرب هذا المثل لكثير الانشغل، ومورده: أَنَّ امْرَأَةً مِنْ بَنِي تَيْمَ اللَّهُ بْنَ ثَعْلَبَةَ، كَانَتْ تَبِعُ السَّمْنَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَتَاهَا حَوَّاتٌ بْنُ جُبَيْرٍ الْأَنْصَارِيُّ يَبْتَاعُ مِنْهَا سَمْنًا، فَلَمْ يَرَ عِنْدَهَا أَحَدًا، وَسَأَوْمَهَا فَحَلَّتْ بِخَيْرٍ، فَنَظَرَ إِلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: أَمْسِكِيهِ حَقَّ أَنْظَرَ إِلَيْهِ غَيْرِهِ، فَقَالَتْ: حُلُّ بِخَيْرٍ آخِرٍ، فَفَعَلَ، فَنَظَرَ إِلَيْهِ فَقَالَ: أَرِيدُ غَيْرَ هَذَا، فَأَمْسِكِيهِ، فَفَعَلَتْ، فَلَمَّا شَغَلَ يَدَيْهَا، سَأَوْرَهَا، فَلَمْ تَقْدِرْ عَلَى دَفْعِهِ حَتَّى قَضَى مَا أَرَادَ وَهَرَبَ. يَنْظَرُ: مُجَمِّعُ الْأَمْثَالِ ج ١ ص ٣٧٦.

(٢) ينظر المثل في: المستقصي في أمثال العرب ج ١ ص ١٥١، تأليف: أبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، دار النشر: دار الكتب العلمية- بيروت.

(٣) هذا البيت من البحر الطويل، وهو للأخطل التغلبيِّ من قصيدة يهجو فيها كعبَ بْنَ جعيل، وعجزه:

..... *** مِنَ الْأَدْمَ دَبَرَتْ صَفْحَتَاهُ وَغَارِبَهُ

وهو موجود في: المنصف لابن جني ص ٢١، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني، دار النشر: دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى: ١٣٧٣ هـ / ١٩٥٤ م. والإنصاف في مسائل الخلاف ج ١ ص ١٠١، تأليف: أبي البركات الأنباري، دار النشر: المكتبة العصرية، الطبعة الأولى: ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م. وشرح المفصل ج ٣ ص ٣٩١.

وَإِنَّمَا حُفِّفَ عَلَى حَدَّ قَوْلِهِمْ كَتْفٌ، وَكَتْفٌ، وَأَمَّا قَوْلُهُ:

(١) وَمَا كُلُّ سَاعٍ (١) وَلَوْ سَلْفَ صَفْقَهُ ***

فَأَصْلُهُ: (سَلْفٌ) بِفَتْحِ الْلَّامِ، لِكَتْهَهُ أَسْكَنَ ضَرُورَةً، فَالإِسْكَانُ فِي التَّكْسُورَةِ لُغَةً، وَفِي الْمَفْتوحَةِ ضَرُورَةً، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (لَيْسَ) فَعَلَ بِالْفَتْحِ، إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ، لَبَقِيَ عَلَى حَالِهِ، وَأَنْقَلَبَ أَلْفَاهُ، لِأَنَّ الْمَفْتوحَ لَا يَجُوزُ تَسْكِينُهُ لِحَفَّتِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَا يَقُولُونَ فِي تَحْوِي (قَلْمَ): (قَلْمَ)، كَمَا قَالُوا فِي (كَبِيف): (كَتْفٌ)، وَلَا يَكُونُ (فَعَلُ)
أَيْضًا، لِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَأْتِ مِمَّا عَيْنُهُ أَوْ لَامَهُ يَاءٌ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ اِنْقِلَابِ الْيَاءِ فِي الْمُضَارِعِ
وَأَوْا، إِذَا كَانَ كَذَلِكَ، تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ عَلَى زِيَّةٍ (فَعَلُ) بِيَسْرِ الْعَيْنِ عَلَى حَدَّ صَيْد
الْبَعِيرِ (٢)، وَالْقِيَاسُ أَنْ يُقْلِبَ يَاءُهُ أَلْفَاهُ لِتَحْرِكِهَا وَانْفَتَاحَ مَا قَبْلَهَا عَلَى حَدَّ هَابِ (الْأَسَ)
لِكَتْهَهُمْ قَدَّمُوا فِيهِ عَدَمَ التَّصْرِفِ لِشَيْهِهِ بِالْحَرْفِ الْقَافِيِّ وَهُوَ (مَا)، وَقِيلَ يَعْصِيَهُ مَا لَيْسَ
لَهُ فِي الْأَصْلِ وَهُوَ التَّقْيِيُّ، فَجَمِدَ لِذَلِكَ، وَلَمْ يَأْتِ مِنْهُ مُضَارِعٌ، وَمَعْنَاهُ نَفِيَ مَا فِي الْخَالِ، كَمَا
أَنَّ (مَا) كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا حَصُّوا هَذَا التَّعْنِي بِلِفْظِ الْمَاضِي دُونَ الْمُضَارِعِ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَأْرِدُوا
مَنْعَ تَصْرِفِهِ لِلْعُلَلِ الْمَذْكُورَةِ، قَصْرُوهُ عَلَى لِفْظِ الْمَاضِيِّ، وَلَمْ يَأْتُوا بِلِفْظِ الْمُضَارِعِ؛ لِأَنَّ
ذَلِكَ مِنْ دَلَائِلِ التَّصْرِفِ، فَنَكَبُوا عَنْهُ، وَأَطْبَرُوا فِعْلَ الْتَّعْجِبِ، وَ(عَسَى)، وَ(نَعَمْ) لَمْ تَأْمِ
بِرِيدِ فِيهِ التَّصْرِفِ، قَصْرُوهُ عَلَى لِفْظِ الْمَاضِيِّ، فَأَغْرِفُهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١) هَذَا أَثَيَّتُ فِي الْمُخْطُوْطَةِ، وَأَرَاهُ سَهْوًا يَكْسِرُ الْبَيْتِ، فَالْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَالْمُثَبَّتُ فِي كُتُبِ التَّرَاثِ
مَكَانٌ (سَاعٍ) قَوْلُهُ: (مُبْتَأِعٌ)، وَفِي بَعْضِ الرَّوَايَاتِ (مَغْبُونٌ)، وَبِهِمَا يَسْتَقِيمُ الْبَيْتُ عَرَوْضِيًّا.

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الْبَحْرِ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِلْأَخْطَلِ التَّعْلِيِّيِّ، وَالْبَيْتُ كَأَمْلَأِ بِرَوَايَتِهِ الصَّحِيحَةِ:

وَمَا كُلُّ مُبْتَأِعٍ وَلَوْ سَلْفَ صَفْقَهُ *** بِرَاجِعِ مَا قَدْ قَاتَهُ بِرَدَادٍ

وَالْبَيْتُ مُوجَدٌ فِي: شَرْحِ المَفْصِلِ لَابْنِ يَعْيَشِ ج٤: ص٣٦ - ٤٣، وَالْمَنْصُفُ لَابْنِ جَنْبِي ص١٢، وَشَرْحِ شَافِيَةِ
ابْنِ الْحَاجِبِ ص٣٦، تَأْلِيفُ: الرَّضِيِّ، تَحْ: ثَلَةُ مِنَ الْأَسَانِذَةِ، دَارُ النَّشْرِ: دَارُ الْكِتَبِ الْعُلُومِيةِ -
بَيْرُوت، ١٩٩٥/٥١٣٩٥.

(٣) صَادَ الْبَعِيرُ يَصَادُ، كَمَا قَالُوا: عَارِ بَصَرُهُ يَعَارُ، وَلَعْقَهُ أَهْلُ الْحِجَازِ: صَيْدُ الْبَعِيرِ، أَيْ: مَالَ إِلَى جَانِبِ
خَلْقَهُ، ثُمَّ سُكَّنَتْ عَيْنُ الْفَعْلِ لِلتَّخْفِيفِ، فَصَارَ (صَيْدٌ). يَنْظُرُ: التَّعْلِيقَةُ عَلَى كِتَابِ سَيِّدِهِ بِتَصْرِفِ
ج٥: ص١٤٦، تَأْلِيفُ: أَبِي عَلِيِّ الْفَارَسِيِّ، تَحْ: د. عَوْضُ الْقَوْزِيِّ، الطَّبْعَةُ: الْأُولَى، ١٤١٠/٥١٩٩٠.

ثَبَّتُ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ

* القرآن الكريم.

- ١) ارتشاف الضرب من لسان العرب، تأليف: أبي حيان الأندلسي، تتح: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبدالتواب، دار النشر: مكتبة الحانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م.
- ٢) الأصول في النحو، تأليف: أبي بكر محمد بن السري، المعروف بابن السراج، تتح: عبدالحسين الفتلي، دار النشر: مؤسسة الرسالة، لبنان-بيروت.
- ٣) إنباء الرواة على أنباء النحاة، تأليف: علي بن يوسف القفقطي، تتح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي-القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٢ م.
- ٤) الإنصاف في مسائل الخلاف، تأليف: أبي البركات الأنباري، دار النشر: المكتبة العصرية، الطبعة الأولى: ١٤٤٤ هـ / ٢٠٠٣ م.
- ٥) بغية الوعاء، تأليف: عبد الرحمن السيوطي، تتح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب العصرية-لبنان.
- ٦) تاريخ ابن الوردي، تأليف: ابن الوردي المعري، دار النشر: دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م.
- ٧) تاريخ الأدب العربي، تأليف: كارل بروكلمان، نقله إلى العربية: د. رمضان عبدالتواب، دار النشر: دار المعارف-مصر، الطبعة: الثالثة.
- ٨) التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تأليف: أبي حيان الأندلسي، تتح: د. حسن هنداوي، دار النشر: دار القلم-دمشق، الطبعة: الأولى.
- ٩) التعليقة على كتاب سيبويه، تأليف: أبي علي الفارسي، تتح: د. عوض القوزي، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م.
- ١٠) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تأليف: محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش، تتح: أ.د. علي محمد فاخر وآخرون، دار النشر: القاهرة-مصر، الطبعة الأولى: ١٤٢٨ هـ.

- (١١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تأليف: أبي محمد المرادي، تحرير: عبد الرحمن علي سليمان، الناشر: دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨/٥١٤٢٨ م.
- (١٢) جامع الدروس العربية، المؤلف: مصطفى بن محمد سليم الغلايبي (المتوفى: ١٣٦٤هـ)، دار النشر: المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، الطبعة: الشامنة والعشرون، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣ م
- (١٣) الخصائص، تأليف: ابن جني، دار النشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.
- (١٤) التراث المصنون، تأليف: أحمد بن يوسف، المعروف بالسمين الحلبي، تحرير: د.أحمد الخراط، دار النشر: دار القلم، دمشق.
- (١٥) سر صناعة الإعراب، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني، دار النشر: دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- (١٦) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تأليف: شهاب الدين ابن العماد، تحرير: عبدالقادر الأرنؤوط، محمود الأرنؤوط، دار النشر: دار ابن كثير-سوريا، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.
- (١٧) شرح ابن عقيل، تأليف: عبدالله بن عبد الرحمن العقيلي، تحرير: الشيخ محمد محبي الدين عبدالحميد، دار النشر: دار التراث-القاهرة، الطبعة: العشرون ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
- (١٨) شرح الجمل لابن عصفور، تحرير: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية-بيروت.
- (١٩) شرح المفصل لابن يعيش، تأليف: يعيش بن علي الموصلي، تقديم: د.إميل بديع يعقوب، دار النشر: دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
- (٢٠) شرح شافية ابن الحاجب، تأليف: الرضي، تحرير: ثلاثة من الأساتذة، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ١٩٧٥/١٤٩٥هـ.
- (٢١) طبقات الشافعية، تأليف: ابن كثير الدمشقي، تحرير: أنور الباز، دار النشر: دار الوفاء - مصر، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٤.

- (٢٢) طبقات الشافعية، تأليف: أبو بكر أحمد بن محمد ابن قاضي شهبة، تعلق: الحافظ عبدالعزيز خان، دار النشر: عالم الكتب-بيروت، الطبعة: السادسة عشرة، صيدا.
- (٢٣) طبقات الشافعية، تأليف: تاج الدين السبكي، ترجمة: د. عبدالفتاح الحلو، و د. محمود الطناحي، دار النشر: دار إحياء الكتب العربية- مصر.
- (٢٤) عمدة الكتاب، تأليف: أبي جعفر التحاوس، ترجمة: بسام عبد الوهاب الجابي، دار النشر: دار ابن حزم، الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- (٢٥) الكتاب، تأليف: أبي بشر عمرو بن عثمان، ترجمة: عبدالسلام هارون، دار النشر: مكتبة الخاتمي- القاهرة، الطبعة: الثالثة، سنة النشر: ١٤٠٨/٥ هـ.
- (٢٦) لسان الميزان، تأليف: ابن حجر العسقلاني، ترجمة: دائرة المعارف النظامية الهند، دار النشر: مؤسسة الأعلى للمطبوعات- بيروت، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- (٢٧) مجمع الأمثال، تأليف: أبي الفضل محمد بن إبراهيم الميداني، ترجمة: محمد محبي الدين عبدالحميد، دار النشر: دار المعرفة- بيروت، لبنان.
- (٢٨) المختصر في أخبار البشر، تأليف: أبي الفداء عماد الدين ابن شاهنشاه، دار النشر: المطبعة الحسينية- مصر، الطبعة: الأولى.
- (٢٩) المستقصى في أمثال العرب، تأليف: أبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، دار النشر: دار الكتب العلمية- بيروت.
- (٣٠) معجم الأدباء لأبي عبدالله ياقوت الحموي، دار النشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
- (٣١) معجم المؤلفين، تأليف: عمر رضا كحال، دار النشر: مكتبة المشفى- بيروت.
- (٣٢) المقتضب، تأليف: أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، ترجمة: محمد عبدالحالق عضيمة، دار النشر: عالم الكتب- بيروت.
- (٣٣) مغنى الليبب ترجمة: مازن المبارك، دار النشر: دار الفكر- دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥ م.

(٣٤) المنصف لابن جني، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني، دار النشر: دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى: ١٣٧٣ هـ / ١٩٥٤ م.

(٣٥) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص ٧٩، ٨٠. تأليف: علي الطنطاوي.

(٣٦) هداية العارفين في أسماء المؤلفين وأثار المصنفين، تأليف: أبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، دار الكتاب العربي بيروت. الطبعة: الرابعة. سنة النشر: ١٤٠٥هـ.

(٣٧) وفيات الأعيان، تأليف: ابن حَلَّكَانَ، تصحيف: إحسان عباس، دار النشر: صادر-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٤ م.



العنوان: ١٤ شارع المدينة المنورة، حي الين أبو العز، المهندسين، القاهرة مصر.

المراسلات البريدية: ص.ب: ٧٨، الدقى ج.م.ع

الهاتف: ٢٠٤٦٦٦٧٣/٣٥ - ٢٠٤٢٠٠ - ١٠٤٦٦٦٧٣

الموقع الإلكتروني: www.malecso.org

صفحة التواصل الاجتماعي: www.facebook.com/IARMSS

تويتر: www.twitter.com/IARMSS



أجوبة على مسائل نحوية

ابن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣هـ)

بين دَقَّيْ هذه المخطوطة ثلاثة عشر سؤالاً نحوياً وصرفياً، هذه الأسئلة أثارها ابن التسرازي، (المعروف بالحافظ أبي نصر الدمشقي) على العلامة ابن يعيش الحلبي، وقد بسط ابن يعيش أجوبته، وفصلها أَيَّما تفصيل، فلم يترك لسائله تساؤلاً.

غلب على هذه الأسئلة جانب التحو، فكان لها النصيب الأولي، وكانت هناك مسألتان صرفيتان: إحداهما: تتعلق بصلة منع بعض الألفاظ التصغير كـ(عند، وسوى، وكل). والثانية: تتعلق بوزن (الْيَسَ)، وسائر المسائل تدور في فلك التحو، ولب مسائله.

